جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي

الثلاثون

٢٠٠٨

جمعية البنوك في الأردن

عمان – وادي صقرة – شارع موسى بن نصير – بناية رقم ٦٢

ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨

فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦

البريد الالكتروني: info@abj.org.jo

الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠٠٨ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- معالي الدكتور ميشيل مارتو/ رئيساً / بنك الإسكان للتجارة والتمويل .
- السيد محمد ياسر الاسمر / نائباً للرئيس / البنك الأردني الكويتي .
- السيد سالم برقان / عضواً / البنك العربي .
- معالي الأستاذ مروان عوض / عضواً / البنك الأهلي الأردني .
- السيد عصام السلفيتي / عضواً / بنك الاتحاد.
- السيد هيثم قمحية / عضواً / بنك المال الأردني .
- السيد شاكر فاخوري / عضواً / بنك الأردن .
- السيد هاني القاضي / عضواً / بنك الاستثمار العربي الأردني .
- السيد زياد عقروق / عضواً / سيتي بنك .
- عطوفة السيدة خلود السقاف / عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني .

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فاروقة وشركاه

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠٠٨ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
١	البنك العربي	١٩٣٠	www.arabbank.com.jo
٢	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	www.ahli.com
٣	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	www.cab.jo
٤	بنك الأردن	١٩٦٠	www.bankofjordan.com
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	www.hbtf.com
٦	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	www.jordan-kuwait-bank.com
٧	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	www.ajib.com
٨	البنك التجاري الأردني*	١٩٧٨	www.jgbank.com.jo
٩	البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	www.jordanislamicbank.com
١٠	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١٩٨٩	www.jifbank.com
١١	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	١٩٨٩	www.arabbanking.com.jo
١٢	بنك الاتحاد	١٩٩١	www.unionbankjo.com
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن*	١٩٩٣	www.sgbj.com.jo
١٤	بنك المال الأردني*	١٩٩٦	www.capitalbank.jo
١٥	البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	www.iiabank.com.jo

* البنوك الحالية هي امتداد أو شكل جديد لبنوك سابقة.

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
١	HSBC*	١٩٤٩	www.jordan.hsbc.com
٢	البنك العقاري المصري العربي*	١٩٥١	www.arakari.com.jo
٣	مصرف الرافدين	١٩٥٧	www.rafidain-bank.org
٤	سيتي بنك	١٩٧٤	www.citibank.com/jordan
٥	بنك ستاندرد تشارترد*	٢٠٠٢	www.standardchartered.com
٦	بنك عودة	٢٠٠٤	www.audi.com.lb
٧	بنك الكويت الوطني	٢٠٠٤	www.nbk.com
٨	بنك لبنان والمهجر	٢٠٠٤	www.blom.com.lb

* البنوك الحالية هي امتداد أو شكل جديد لبنوك سابقة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٩
كلمة المدير العام	١١
أولاً: خلاصة الوضع الاقتصادي لعام ٢٠٠٨	١٥
ثانياً: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٨	٢١
١. الموجودات / المطلوبات	٢١
٢. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٢٣
٣. التسهيلات الائتمانية	٢٣
٤. الودائع	٣١
٥. الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية	٣٢
ثالثاً: تطور عدد البنوك والفروع	٣٧
١. تطور عدد الفروع	٣٨
٢. تطور عدد المكاتب	٤١
٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	٤٣
رابعاً: أداء البنوك المدرجة في البورصة	٤٧
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم	٤٧
٢. حجم التداول	٤٩
٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك	٥٠
خامساً: تقاص الشيكات	٥٥
سادساً: هيكل أسعار الفوائد	٥٩
١. تطور أسعار الفوائد على الودائع	٥٩
٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	٦٠
٣. هامش سعر الفائدة	٦٢
٤. سعر الفائدة لأفضل العملاء	٦٣
٥. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	٦٣
٦. تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)	٦٤
سابعاً: الخدمات المصرفية الجديدة	٦٩

ثامناً: ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨	٧٣
١. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات	٧٤
٢. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات	٧٥
٣. ترتيب البنوك حسب الودائع	٧٦
٤. ترتيب البنوك حسب التسهيلات	٧٧
٥. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية	٧٨
٦. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على حقوق الملكية	٧٩
٧. ترتيب البنوك حسب رأس المال	٨٠
٨. ترتيب البنوك حسب صافي الربح قبل الضريبة	٨١
٩. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة	٨٢
١٠. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين	٨٣
١١. ترتيب البنوك حسب معدل الموجودات لكل موظف	٨٤
١٢. ترتيب البنوك حسب صافي الربح قبل الضريبة لكل موظف	٨٥
تاسعاً: الموارد البشرية العاملة في البنوك ٢٠٠٨	٨٩
١. عدد العاملين	٨٩
٢. الاستقالات والتعيينات	٨٩
٣. المؤهلات العلمية للموظفين	٩٠
٤. التوزيع العمري للموظفين	٩٠
٥. الوضع الاجتماعي للعاملين	٩٠
٦. التركز الجغرافي للعاملين	٩١
عاشراً: نشاطات الجمعية عام ٢٠٠٨	٩٥
١. الهيئة العامة	٩٥
٢. مجلس الإدارة	٩٥
٣. تعليمات البنك المركزي الأردني	٩٦
٤. قضايا السياسة العامة	٩٩
٥. الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	١٠٥
٦. نشاطات وأخبار أخرى	١١٠
حادي عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٨	١١٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

يسرني أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر لتلبية دعوتنا لكم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الثلاثون لجمعية البنوك، ويسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠٠٨، وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

تشير البيانات المتوفرة إلى ان الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص قد تأثرا بشكل طفيف بالأزمة المالية العالمية خلال عام ٢٠٠٨ ويتوقع ان يظهر اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي خلال عام ٢٠٠٩ كما يتوقع ان يكون تأثيرها طفيفاً بفضل السياسات الاقتصادية والنقدية السليمة المتبناة، ومتانة الاقتصاد الوطني وقدرته على امتصاص الصدمات والتخفيف من حدة آثارها.

فقد بلغ صافي أعمال البنوك والذي يمثل نسبة موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ما يقارب ٢١٠,٠٪ عام ٢٠٠٨. وارتفع رصيد موجودات البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٨ بما نسبته ١١,١٢٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ما يقارب ٢٩,٨ مليار دينار. وبلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٨ ما مقداره ١٣,٢ مليار دينار (١٦,٨٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧. وبلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٨ ما مقداره ١٨,١ مليار دينار (١٣,٢٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧.

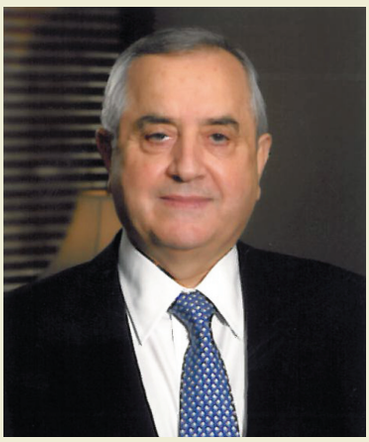

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

نظراً لتوفر سيولة كافية لدى الجمعية ولمساعدة البنوك الأعضاء بسبب الأزمة المالية العالمية فقد قرر مجلس إدارة الجمعية تجميد العمل بالمادة (٧) من نظام جمعية البنوك في الأردن نظام رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ المتعلقة برسوم العضوية، وقرر المجلس إيقاف رسوم الاشتراك السنوية للأعضاء لعام ٢٠٠٩، على أن يتم تغطية العجز للسنة المالية ٢٠٠٩ من رصيد الجمعية الحالي، شريطة ان لا يقل رصيد الجمعية عن مبلغ مليون دينار.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

اسمحوا لي أخيراً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، ويسرني أن أعرب عن شكري وتقديري إلى محافظ البنك المركزي الأردني وأجهزته المختلفة على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني الذي يقوده قائد المسيرة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه .

الدكتور ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

قامت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا. وقد ناقشت الجمعية من خلال لجانها القانونية والمالية والفنية الأخرى ثلاثة عشر موضوعاً وقانوناً تعلقت بالبنك المركزي والرقابة على البنوك وبالسياسة العامة والتشريعات المتعلقة بعمل الاقتصاد الكلي والجهاز المالي والمصرفي الأردني.

وفي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت الجمعية سلسلة من المحاضرات والندوات الشهرية وورش العمل والبرامج التدريبية تناولت مواضيع مختلفة تهم القطاع المصرفي. فقد عقدت الجمعية ست ندوات وست ورش عمل، ونظمت ثلاثة برامج تدريبية، ونظمت ملتقى حول تمويل الشركات.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. فقد أصدرت الجمعية دراسة بعنوان " تطور القطاع المصرفي الأردني" سلطت فيها الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في الأردن للسنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨. وأصدرت الجمعية التقرير السنوي التاسع والعشرون للجمعية عن عام ٢٠٠٧ باللغتين العربية والانجليزية. وأصدرت الجمعية أربعة أعداد من نشرة آخر الأخبار وهي نشرة إخبارية تصدر كل ثلاثة شهور وتحتوي على أهم قرارات مجلس الإدارة وقضايا السياسة العامة وتعليمات البنك المركزي واهم المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الرئيسة، وينحصر توزيعها على

الإدارات العليا للبنوك الأعضاء. وأصدرت الجمعية كتيب بعنوان "قضايا مصرفية ومالية أردنية معاصرة" باللغتين العربية والانجليزية يحتوي على الندوات التي عقدت في جمعية البنوك عام ٢٠٠٧. وقامت بتحديث مطوية "جمعية البنوك في الأردن" وطباعتها باللغتين العربية والانجليزية. وبالتعاون مع إحدى شركات الدراسات والاستشارات تم إعداد دراستين باللغة الانجليزية الأولى بعنوان: "The Banking Industries in Jordan، Egypt، Lebanon and the UAE: A Comprehensive Analytical Study" والدراسة الثانية بعنوان: "Jordan Retail Banking Use and Perceptions Survey".

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر للجمعية بجهودهم وخبراتهم المتميزة، والى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم مع الجمعية، كما أتقدم بخالص التقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

أولاً: خلاصة الوضع الاقتصادي لعام ٢٠٠٨

أولاً: خلاصة الوضع الاقتصادي لعام ٢٠٠٨

واصل الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠٠٨ نموه المرتفع، وان كان بوتيرة أبطأ من تلك المتحققة خلال عام ٢٠٠٧، وذلك على الرغم من تأثير وتعدد الصدمات الخارجية التي تعرض لها وخصوصاً الصدمات السعرية الناشئة عن الضغوط التضخمية العالمية خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام، بالإضافة إلى تنامي تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٨.

فعلى صعيد الاقتصاد الكلي شهدت أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التطورات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي: سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٨ نمواً حقيقياً نسبته ٦,٥٪ مقابل نمو نسبته ٦,٦٪ خلال عام ٢٠٠٧. وقد جاء النمو الحقيقي خلال عام ٢٠٠٨ محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات متفاوتة، وتراجع قطاع «منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح». أما أهم القطاعات الاقتصادية التي قادت عجلة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام ٢٠٠٨ فتمثلت بقطاع «النقل والاتصالات» و «خدمات المال والتامين والعقارات» و «التجارة والمطاعم والفنادق» و «الصناعات التحويلية» بالإضافة إلى بند صافي الضرائب على المنتجات، وقد ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بما مقداره ٤,٣ نقطة مئوية (أو ما نسبته ٧٦,٨٪) في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

التضخم: ارتفع معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٠٨ بأكمله إلى ١٤,٩٪ بالمقارنة مع ٥,٤٪ في عام ٢٠٠٧. وكان من أبرز المجموعات التي ساهمت في هذا الارتفاع كل من: مجموعة «الوقود والإنارة» بنسبة ٥٤,٠٪، ومجموعة «النقل» بنسبة ٢١,٦٪، ومجموعة «الحبوب ومنتجاتها» بنسبة ٣٠,٩٪، ومجموعة «اللحوم والدواجن» بنسبة ١٦,١٪، ومجموعة «الألبان ومنتجاتها والبيض» بنسبة ٣١,٢٪، في حين شهدت أسعار مجموعة «الاتصالات» انخفاضاً في أسعارها بنسبة ٠,٩٪ .

الاستثمارات الأجنبية: بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام ٢٠٠٨ بأكمله ما مقداره ٢٢٦٨,٠ مليون دينار مقابل ٢٢٢١,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧، أي بارتفاع نسبته ٢,١٪.

على صعيد القطاع النقدي والمصرفي شهد التطورات التالية:

موجودات البنوك المرخصة: سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته ١١,١٢٪ ليصل إلى ٢٩,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ مقابل ٢٦,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٧.

الاحتياطيات الأجنبية: ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٨٧٣,٣ مليون دولار (١٢,٧٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٧٧٤٤,١ مليون دولار، وذلك على الرغم من قيام الحكومة بعملية شراء مبكر لجزء من ديونها الخارجية بمقدار ٢,١ مليار دولار. ومن الجدير ذكره ان هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو خمسة أشهر تقريباً.

السيولة المحلية: ارتفعت السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٨ بمقدار ٢٦٩٧,٣ مليون دينار (١٧,٣٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٧ لتبلغ ١٨٣٠٤,٢ مليون دينار.

التسهيلات الائتمانية: ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٨٩٧,٦ مليون دينار (١٦,٨٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧ لتبلغ ١٣١٩٣,٢ مليون دينار.

الودائع: ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٨ بمقدار ٢١١٤,٥ مليون دينار (١٣,٢٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧ لتبلغ ١٨١٠٢,٦ مليون دينار.

الرقم القياسي لأسعار الأسهم: بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية كانون أول من عام ٢٠٠٨ نحو ٢٧٥٨,٤ نقطة، بانخفاض قدره ٩١٦,٦ نقطة (٢٤,٩٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧.

هيكل أسعار الفائدة: تباينت أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٠٨ عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام ٢٠٠٧ وعلى النحو التالي:

أ – أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠٠٨ بخفض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية ثلاث مرات كان آخرها بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥، حيث قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس على كل من عمليات إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة واتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة لتبلغ ٦,٢٥٪ و ٤,٠٠٪ و ٦,٠٠٪ على التوالي.

ب – أسعار الفائدة في السوق المصرفي

تباينت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٨، فقد ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بما مقداره ١٠ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٥,٦٦٪. وانخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير بما مقداره ٦ نقطة أساس ليبلغ ١,٠٤٪. وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع تحت الطلب بما مقداره ٧ نقاط أساس ليبلغ ١,٠١٪ .

كما تباينت أسعار الفائدة على التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٨، فقد انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين بما مقداره ٥٢ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٩,٣١٪. وانخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة بما مقداره ٥٦ نقطة أساس ليبلغ ٨,٨٩٪. وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف بما مقداره ٦٢ نقطة أساس ليبلغ ٩,٤٨.

على صعيد المالية العامة شهدت التطورات التالية:

عجز الموازنة: بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات الخارجية خلال عام ٢٠٠٨ ما مقداره ٦٩٢,٧ مليون دينار بالمقارنة مع عجز مالي مقداره ٦١٥,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧.

الدين العام الداخلي: ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية عام ٢٠٠٨ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧ بمقدار ٢٠٥٩,٠ مليون دينار ليبلغ ٥٧٥٤,٠ مليون دينار (٤٠,٦٪ من GDP).

الدين العام الخارجي: انخفض إجمالي رصيد الدين العام الخارجي في نهاية عام ٢٠٠٨ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧ بمقدار ١٦١٣,١ مليون دينار ليبلغ ٣٦٤٠,٢ مليون دينار (٢٥,٧٪ من GDP).

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

الصادرات: ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٥,٩٪ لتبلغ ٥٥٢٢,٩ مليون دينار.

المستوردات: ارتفعت المستوردات خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٣,٢٪ لتبلغ ١١٩٧٣,٩ مليون دينار.

العجز التجاري: ارتفع العجز التجاري خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٤,٠٪ ليبلغ ٦٤٥١,٠ مليون دينار.

ثانياً : تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٨

ثانياً: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٨

١. الموجودات / المطلوبات:

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته ١١,١٢٪ مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ما يقارب ٢٩,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ مقابل ٢٦,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الموجودات المحلية ما نسبته ١٨,١٦٪ وانخفاض الموجودات الأجنبية بما نسبته ١٠,٨٤٪. فقد ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ما يقارب١١,٠مليار دينار عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٦ مليار دينار عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ١٤,٨٥ ٪، وأرتفع رصيد الديون على القطاع العام من ما يقارب ٣,١ مليار دينار عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٤,٥ مليار دينار عام ٢٠٠٨ أو ما بنسبته ٤١,٤٥٪. ونمت الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية عام ٢٠٠٨ بمعدل ٢١,٣٥٪ لتبلغ ٥٧٣,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٨ مقابل ٤٧٢,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧. وارتفعت احتياطيات البنوك المرخصة (بالدينار) عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٠,٥٤٪ من ٣٦٣٠,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠١٣,٤ مليون عام ٢٠٠٨.

بالمقابل سجلت الموجودات الأجنبية انخفاضاً بما قيمته ٧٠٦,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٨٤٪ ليبلغ حجمها في نهاية عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٥٨١٠,٣ مليون دينار بالمقارنة مع ٦٥١٦,٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٧.

أما في جانب المطلوبات، ارتفعت المطلوبات الأجنبية من ٤٧٩٣,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٥٥٢٢,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ١٥,٢١٪ . وسجل رصيد القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك انخفاضاً بمقدار ٦٣,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٤,٤٩٪ عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٣٧٣,١ مليون دينار بالمقارنة مع ٤٣٦,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٧.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

نهاية الفترة	2007	2008	التغير	نسبة التغير
	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	٪
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	6516.5	5810.3	-706.2	-10.84
الموجودات المحلية	20299.1	23986.3	3687.2	18.16
الديون على القطاع العام	3077.4	4353.1	1275.7	41.45
الديون على القطاع الخاص مقيم	10985.5	12616.8	1631.3	14.85
الديون على المؤسسات المالية	176.6	246.1	69.5	39.35
الاحتياطيات	3630.7	4013.4	382.7	10.54
النقد في الصندوق	177.8	206.7	28.9	16.25
أرصدة لدى البنك المركزي بالدينار	3452.9	3806.7	353.8	10.25
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	472.2	573.0	100.8	21.35
موجودات أخرى	1956.7	2183.9	227.2	11.61
الموجودات = المطلوبات	26815.6	29796.6	2981.0	11.12
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	3372.6	3785.1	412.5	12.23
ودائع التوفير ولأجل	9999.7	11639.3	1640	16.40
المطلوبات الأجنبية	4793.2	5522.2	729	15.21
ودائع الحكومة المركزية	526.7	561.1	34.4	6.53
الاقتراض من البنك المركزي	436.3	373.1	-63.2	-14.49
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	3523.0	3803.0	280	7.95
المطلوبات الأخرى	4164.1	4112.3	-51.8	-1.24

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

انخفضت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٧٩٠٨,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٧٨٥٨,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ٠,٦٣٪ نتيجة انخفاض بند أرصدة لدى البنوك بما قيمته ٦٩١,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٧٦٪.

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

	2007	2008	التغيير	نسبة التغيير
	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	٪
النقد في الصندوق	96.1	125.7	29.6	30.80
أرصدة لدى البنك المركزي	472.2	573.0	100.8	21.35
أرصدة لدى البنوك	5416.6	4725.4	-691.2	-12.76
محفظة الأوراق المالية	406.3	468.9	62.6	15.41
التسهيلات الائتمانية	1024.1	1602.5	578.4	56.48
أخرى	492.9	363.2	-129.7	-26.31
المجموع	7908.2	7858.7	-49.5	-0.63

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

بالمقابل، انخفضت مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بما قيمته ٢٨٦,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ٣,٦٠٪ نتيجة انخفاض كل من ودائع العملاء بما نسبته ١١,٤٧٪ والحكومة المركزية بما نسبته ٣٠,٤٣٪ والمؤسسات العامة بما نسبته ٢٦,٩١٪ والقطاع الخاص بما نسبته ١١,٦٢٪ .

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

	2007	2008	التغير	نسبة التغير
	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	٪
ودائع العملاء	5370.0	4754.1	-615.9	-11.47
الحكومة المركزية	9.2	6.4	-2.8	-30.43
المؤسسات العامة	108.5	79.3	-29.2	-26.91
مؤسسات مالية غير مصرفية	18.3	42.8	24.5	133.88
قطاع خاص	5234.0	4625.6	-608.4	-11.62
التأمينات النقدية	541.7	483.4	-58.3	-10.76
ودائع البنوك	1583.9	2107.7	523.8	33.07
أخرى	467.7	331.2	-136.5	-29.19
المجموع	7963.3	7676.4	-286.9	-3.60

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

٢. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات :

نما بند رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك المرخصة عام ٢٠٠٨ بنسبه قاربت من ٠,٨٪ ، حيث ارتفع من ٣٥٢٣,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٣٨٠٣,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٨.

٣. التسهيلات الائتمانية :

ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة بالدينار بشكل ملموس وبنسبة بلغت ١٦,٨٪ لتصل إلى ١٣,٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ مقابل ١١,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد تركزت الزيادة في بند القروض والسلف، حيث ارتفع رصيده من ٩١٩٩,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٩٩٢,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ١٩,٥ ٪ ليشكل نحو ٨٣,٣٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة لعام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٨١,٥٪ في عام ٢٠٠٧ . وسجل رصيد الجاري مدين ارتفاعًا بما نسبته ٦,٧٪، ليبلغ رصيده في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٧٦٩,٦ مليون دينار بالمقارنة مع ١٦٥٨,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٧. ورغم الارتفاع المطلق في حجم هذا النوع من التسهيلات، إلا أن نسبته من مجمل التسهيلات سجلت انخفاضاً من ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٤٪ عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق ببند الكمبيالات والإسناد المخصومة فقد انخفض بنسبة ١,٣٪، حيث تقلص رصيده من ٤٣٧,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣١,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٨.

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي حسب أصنافها الرئيسة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

نوع التسهيلات	2007	الأهمية النسبية	2008	الأهمية النسبية	نسبة التغير
	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	٪
جاري مدين	1658.6	14.7	1769.6	13.4	6.7
قروض وسلف	9199.8	81.5	10992.0	83.3	19.5
كمبيالات وإسناد مخصومة	437.2	3.9	431.6	3.3	-1.3
المجموع	11295.6	100.0	13193.2	100.0	16.8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

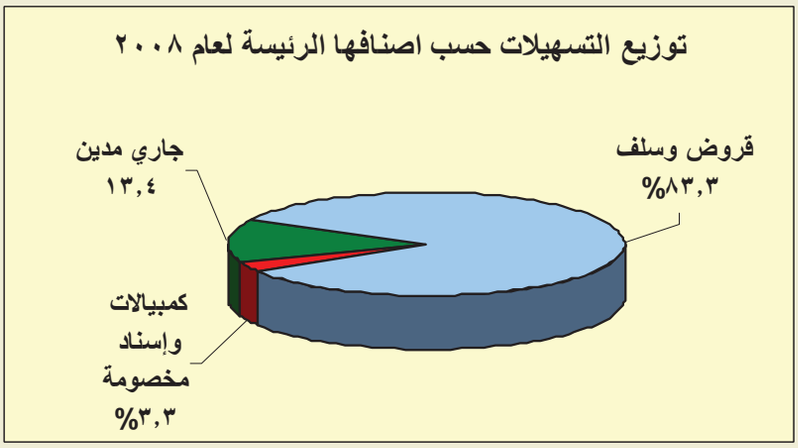

وفيما يتعلق بتطور التسهيلات حسب نوع العملة، فقد انخفضت الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بالدينار لتشكل في نهاية عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٨٧,٣٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية بالمقارنة مع ٩٠,٣٪ في نهاية عام ٢٠٠٧، وقد جاء هذا الانخفاض في أهمية التسهيلات الممنوحة بالدينار على حساب التسهيلات بالعملات الأجنبية، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للتسهيلات بالعملات الأجنبية من ٩,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي حسب نوع العملة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

التسهيلات	2007	الأهمية النسبية	2008	الأهمية النسبية	نسبة التغير
	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	٪
بالدينار الأردني	10199.7	90.3	11519.0	87.3	12.9
بالعملات الأجنبية	1095.9	9.7	1674.2	12.7	52.8
المجموع	11295.6	100.0	13193.2	100.0	16.8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

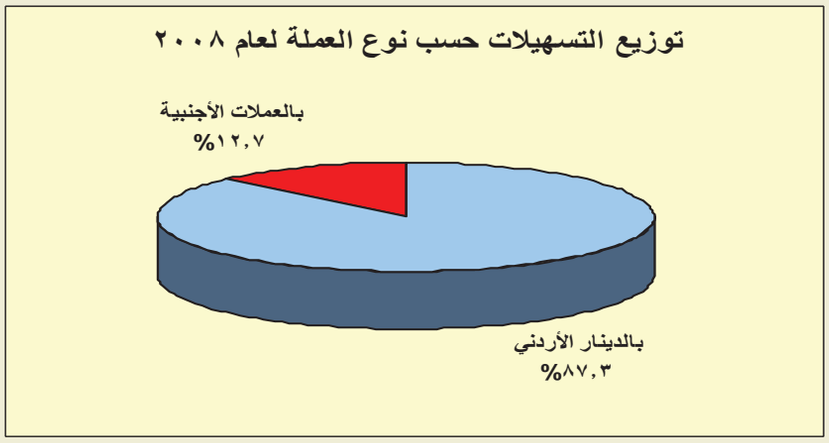

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد استحوذت ثلاثة قطاعات اقتصادية (التجارة العامة، الإنشاءات، الصناعة) على أكثر من نصف رصيد التسهيلات في نهاية عام ٢٠٠٨ وبنسبة بلغت ٥١,٤ ٪. وقد استحوذ قطاع التجارة العامة على النصيب الأكبر منها حيث بلغت حصته ٢٩٠٩,٧ مليون دينار أو ما نسبته ٢٢,١٪ من رصيد التسهيلات، تلاه قطاع الإنشاءات الذي حصل على ٢٢٧٠,٩ مليون دينار أو ما نسبته ١٧,٢٪، تلاه قطاع الصناعة الذي حصل على ١٥٩٤,٦ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,١٪ ، في حين حصل قطاع الخدمات والمرافق العامة على مبلغ ٨٤٨,٣ مليون دينار ونال قطاع الخدمات المالية مبلغ ٤٢٤,٠ مليون دينار، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم مبلغ ٣٦٥,٢ مليون دينار، ونال قطاع خدمات النقل مبلغ ٣٦١,٣ مليون دينار، وقطاع الزراعة مبلغ ٢١٠,٠ مليون دينار، وقطاع التعدين مبلغ ٤٦,٧ مليون دينار. أما التسهيلات المقدمة للأغراض الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته ٣١,٦٪ من إجمالي التسهيلات.

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

القطاع	2007	الأهمية النسبية	2008	الأهمية النسبية	التغير	نسبة التغير
	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪
الزراعة	156.2	1.4	210.0	1.6	53.8	34.4
التعدين	65.7	0.6	46.7	0.4	-19.0	-28.9
الصناعة	1348.1	11.9	1594.6	12.1	246.5	18.3
التجارة العامة	2434.7	21.6	2909.7	22.1	475.0	19.5
الإنشاءات	1942.1	17.2	2270.9	17.2	328.8	16.9
خدمات النقل	352.3	3.1	361.3	2.7	9.0	2.6
السياحة والفنادق والمطاعم	255.8	2.3	365.2	2.8	109.4	42.8
خدمات ومرافق عامة	733.7	6.5	848.3	6.4	114.6	15.6
الخدمات المالية	390.1	3.5	424.0	3.2	33.9	8.7
أخرى، منها:	3616.9	32.0	4162.5	31.6	545.6	15.1
شراء الأسهم	427.8	-	483.3	-	55.5	13.0
المجموع	11295.6	100.0	13193.2	100.0	1897.6	16.8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

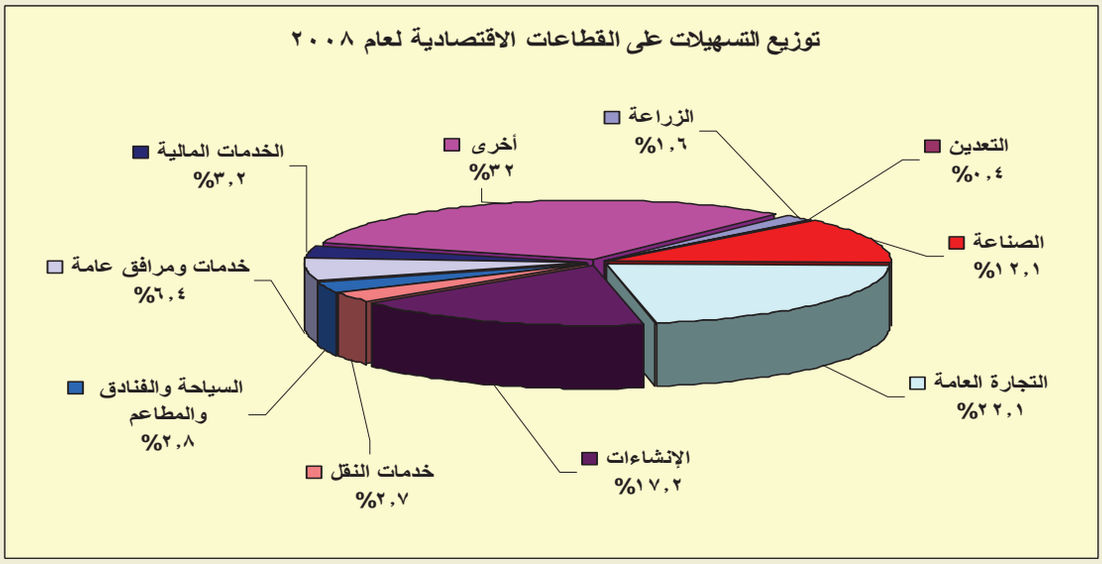

بطاقات الائتمان:

توفر البنوك العاملة في المملكة أربعة أنواع من البطاقات الائتمانية هي: الفيزا والماستر والامكس وناشونال اكسبرس، وقد وصل عدد البطاقات الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٦٥ ألف بطاقة، تراوحت رسوم إصدارها ما بين مجاناً و ١٠٠ دينار، أما فيما يتعلق بسعر الفائدة الشهري فتراوح ما بين صفر و ٢,٢٥٪، كما بلغت العمولة على السحب النقدي ما بين ٢٪ إلى ٤٪، واشترطت بعض البنوك تحويل الراتب لمنح بطاقات الائتمان بينما تساهل البعض الآخر بمنح البطاقات بدون شرط تحويل الراتب.

بطاقات الائتمان الممنوحة عام ٢٠٠٨

البنـــك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم الإصدار السنوية بالدينار	سعر الفائدة الشهري %	العمولة على السحب النقدي ٪	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل
البنك العربي	VISA	-	25-50	2.0	3.0بحد أدنى 4 دنانير	غير مشروط	3أضعاف
البنك الأهلي الأردني	VISA Master	2518 7154	5-60	2.0	4.0	مشروط غير مشروط	6 أضعاف 4 أضعاف
بنك القاهرة عمان	VISA	10612	15-50	2.0شهرياً	4.0	مشروط	5أضعاف
بنك الأردن	VISA	101711	مجانا	1.8	4.0وبحد أدنى 5 دنانير	غير مشروط	-
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	VISA Master	10585	15-80	1.0-2.0	2.0-4.0	مشروط	150 دينار
البنك الأردني الكويتي	VISA Master Amex	33100 162 78	5-150 8-30 67-532	2.0شهريا - -	4.0 4.0 5.0	غير مشروط غير مشروط غير مشروط	- - -
بنك الاستثمار العربي الأردني	VISA	1931	0	1.5	4.0	غير مشروط	ضعف
البنك التجاري الأردني	-	-	-	-	-	-	-
البنك الإسلامي الأردني	VISA Master	17784 852	10-40 40	- -	4.0 4.0	غير مشروط غير مشروط	حسب سقف البطاقة
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	VISA	1055	50	2.0	4.0	غير مشروط	3 أضعاف
بنك المؤسسة العربية المصرفية	VISA Master	1381	-	2.0	4.0	غير مشروط	250دينار
بنك الاتحاد	VISA	1453	-	-	4.0	مشروط	200دينار
بنك سوسيته جنرال / الأردن	Master	1326	35-50	1.50	2.0 -4.0	مشروط	3-5أضعاف
بنك المال الأردني	-	2000	25-50	2.0-2.25	4.0	-	-
البنك العربي الإسلامي الدولي	VISA	3700	25-50	0.0	2.0	مشروط	250دينار
بنك HSBC	-	57770	35-65	2.0	4.0	غير مشروط	700دينار
البنك العقاري المصري العربي	VISA Master	4600	مجانا للسنة الأولى	2.0	4.0	غير مشروط	250دينار
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك	-	-	-	-	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	VISA Master	-	25-75	1.99-2.22	4.0	غير مشروط	500دينار
بنك عودة	VISA Master	3163	25-40	1.99	4.0	غير مشروط	3أضعاف
بنك الكويت الوطني	VISA	355	-	24.0	4.0	-	500دينار
بنك لبنان والمهجر	Master	1615	free	1.50 2.25	3.0وبحد أدنى 3 دنانير	غير مشروط	500دينار

- غير متوفر

القروض الشخصية:

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٠ ألاف قرضاً شخصياً تجاوزت قيمتها ٥١٤,٧ مليون دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٨,٠٪ إلى ١٤,٠٪، وبعمولة تراوحت ما بين صفر إلى ٢,٠٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين سنة إلى ٨ سنوات. وقد اشترطت البنوك تحويل الراتب أو تقديم رهن عقاري لمنح القروض الشخصية.

القروض الشخصية الممنوحة عام ٢٠٠٨

البنك	عدد القروض	قيمة القروض مليون دينار	تحويل الراتب	مضاعفات الراتب	سعر الفائدة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	-	-	مشروط	40	11.75	1.0	3-7
البنك الأهلي الأردني	8141	52.6	حسب القرض	5-40	9.50-14.0	1.0	6
بنك القاهرة عمان	25918	101	مشروط	-	12.63	1.0	6
بنك الأردن	18933	79.4	مشروط	70	11.0	1.0	8
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	30754	145.0	مشروط	50% اقتطاع	5.11	1.0	7-8
البنك الأردني الكويتي	2189	8.8	مشروط	20	11.0	1.0	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	627	4.6	مشروط	10-25	9.0-11.0	1.0	5-7
البنك التجاري الأردني	-	-	-	-	-	-	-
البنك الإسلامي الأردني	-	-	-	-	-	-	-
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	431	1.1	مشروط	24-60	8.0-10.0	1.0	1
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2371	23	مشروط	24-36	11.0-12.0	1.0مقطوعة	6
بنك الاتحاد	-	-	-	-	-	-	-
بنك سوسيته جنرال / الأردن	2366	15.037	مشروط	40-50	11.0	1.0	5-6
بنك المال الأردني	792	8.539	غير مشروط	5-16	10.15	1.0للسنة الأولى	7
البنك العربي الإسلامي الدولي	-	-	-	-	-	-	-
بنك HSBC	3371	44.00	-	4-5	4.5-15.25	0.0-2.0	7
البنك العقاري المصري العربي	2146	10.1	-	10-20	10.0-13.0	1.0	1-6
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك	22	0.697	-	-	4.5	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	غير مشروط	16-25	10.0	1.0	6
بنك عودة	1823	20.000	مشروط	25	10.0-11.0	1.0	6
بنك الكويت الوطني	60	0.614	-	-	-	-	-
بنك لبنان والمهجر	52	0.203	مشروط	لا يوجد	12.5	لا يوجد	5

- غير متوفر

قروض السيارات:

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠٠٨ حوالي ٢١,٦ ألف قرضاً لشراء سيارة تجاوزت قيمتها ١٩٤ مليون دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٤,٥٪ إلى ١١,٠٪، وبعمولة قاربت إلى الصفر، وبفترة سداد تراوحت ما بين سنة إلى ٧ سنوات. وقد تفاوتت البنوك فيما بينها من حيث شرط تحويل الراتب للحصول على قرض السيارة.

قروض السيارات الممنوحة عام ٢٠٠٨

البنك	عدد القروض	قيمة القروض مليون دينار	تحويل الراتب	مضاعفات الراتب	سعر الفائدة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	-	-	غير مشروط	-	5.50	1.0	6
البنك الأهلي الأردني	80	1.3	غير مشروط	حد أقصى 75 ألف دينار	5.50-6.0 Flat	0	6-7
بنك القاهرة عمان	57	0.8	مشروط	-	13.0	-	4
بنك الأردن	966	16.4	مشروط لما يقل عن 500 دينار	غير مشروط	6.5-6.75	0	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	687	17.8	مشروط	غير مشروط	6.0	-	5
البنك الأردني الكويتي	384	4.8	غير مشروط	-	6.25	-	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	50	0.500	غير مشروط	10-20	9.0-11.0	0	5-7
البنك التجاري الأردني	-	-	-	-	-	-	-
البنك الإسلامي الأردني	14002	93.1					
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	236	5.7	-	-	6.50 Flat	-	4-5
بنك المؤسسة العربية المصرفية	125	2.8	غير مشروط	-	5.75-6.25	-	7
بنك الاتحاد	77	1.2	غير مشروط	-	5.50 Flat	-	6
بنك سوسيته جنرال / الأردن	181	2.475	رهن السيارة	45.0	6.5 Flat	-	5-6
بنك المال الأردني	73	1.667	غير مشروط	-	9.10-10.92	1.0	7
البنك العربي الإسلامي الدولي	2169	11.796	-	-	-	-	-
بنك HSBC	-	-	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	445	6.9	-	-	6.75-5.75 flat	-	1-7
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك	9	0.122	-	-	4.5	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	مشروط	-	8.1	0	6
بنك عودة	361	7.000	غير مشروط	-	5.5-6.5	-	6
بنك الكويت الوطني	12	0.200	-	-	-	-	-
بنك لبنان والمهجر	1795	20.323	غير مشروط	لا يوجد	5.99	-	6

- غير متوفر

القروض المجمعة

شاركت ثمانية بنوك في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة عام ٢٠٠٨، وقد عملت تلك البنوك على منح ما قيمته ٦٢٤ مليون دينار و ١٠١,٥ مليون دولار. وقد استفاد من تلك القروض مختلف القطاعات الاقتصادية السياحة والطاقة والصناعة والتعليم والعقار.

وقد شارك بنك الإسكان للتجارة والتمويل بثلاثة قروض بالدينار الأردني بلغت قيمتهما ١٧٧,٠ مليون دينار، كما شارك البنك العربي بثلاثة قروض بالدينار الأردني بلغت قيمتهما ١٦٩,٥ مليون دينار، والبنك الأردني للاستثمار والتمويل بثلاثة قروض بالدينار الأردني والدولار بلغت قيمتهما ٣٢,٠ مليون دينار و ٥٠ مليون دولار.

تلا ذلك بنك القاهرة عمان شارك بقرضين بالدينار بلغت قيمتها ٧٤,٥ مليون دينار. وبنك الأردن شارك بقرضين بالدولار بلغت قيمتها ٥٠ مليون دولار . فيما شارك كل من البنك الأردني الكويتي وبنك HSBC وبنك عودة بقرض لكل منهما.
وقد بلغت أعلى نسبة مشاركة في القرض الواحد ٥٤,٠٪ لبنك الأردن بالدولار و ٥١,٣٣٪ للبنك العربي بالدينار.

القروض المصرفية المجمعة عام ٢٠٠٨

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	حجم المشاركة		النسبة إلى الإجمالي ٪	
			مليون دينار	مليون دولار	دينار %	دولار %
البنك العربي	3	سياحي + حكومي + طاقة	87.00	0	51.33	0
البنك الأهلي الأردني	-	-	-	-	-	-
بنك القاهرة عمان	2	طاقة + استثمار	11.00	0	14.77	0
بنك الأردن	2	صناعة + استثمار	0	27.00	0	54.00
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	عقاري	58.46	0	33.03	0
البنك الأردني الكويتي	1	عقاري	10.00	0	9.10	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	-	-	-	-	-	-
البنك التجاري الأردني	0	-	-	-	-	-
البنك الإسلامي الأردني	0	-	-	-	-	-
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	3	استثمار + أسهم + اراضي	8.044	10.00	25.14	20.00
بنك المؤسسة العربية المصرفية	0	-	-	-	-	-
بنك الاتحاد	-	-	-	-	-	-
بنك سوسيته جنرال / الأردن	0	-	-	-	-	-
بنك المال الأردني	0	-	-	-	-	-
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	-	-	-	-	-
بنك HSBC	1	خدمات	2	0	4.17	0
البنك العقاري المصري العربي	0	-	-	-	-	-
مصرف الرافدين	0	-	-	-	-	-
سيتي بنك	0	-	-	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-	-	-	-
بنك عودة	1	تعليم واستشارات فنية	6.00	0	46.15	0
بنك الكويت الوطني	0	-	-	-	-	-
بنك لبنان والمهجر	0	-	-	-	-	-

- غير متوفر

٤. الودائع:

ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك بنسبة بلغت ١٣,٢٪ لتصل إلى ١٨,١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ مقابل ١٦,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لودائع لأجل لتشكل في نهاية عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٦٣,٢٪ من رصيد الودائع بالمقارنة مع ٦٢,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٧، وقد جاء هذا الارتفاع في أهمية هذا الصنف من الودائع على حساب الصنفين الآخرين وهما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، حيث انخفضت الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب من ٢٥,٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٨، وتراجعت النسبة لودائع التوفير من ١٢,٥٪ إلى ١١,٨٪.

توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

نوع الوديعة	2007	الأهمية النسبية	2008	الأهمية النسبية	نسبة التغير
	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	٪
تحت الطلب	4001.9	25.0	4512.0	24.9	12.7
توفير	2002.9	12.5	2143.6	11.8	7.0
لأجل	9983.3	62.4	11447.0	63.2	14.7
المجموع	15988.1	100.0	18102.6	100.0	13.2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

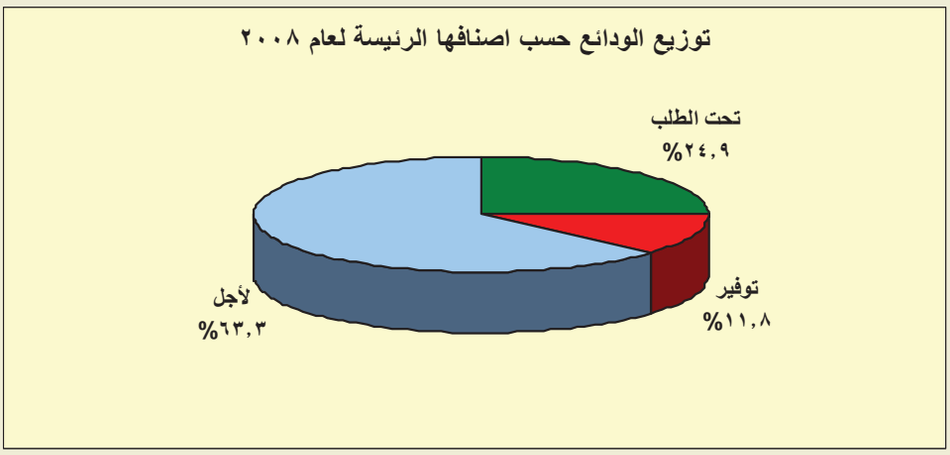

وفيما يتعلق بتطور الودائع حسب نوع العملة، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بالدينار لتشكل في نهاية عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٧٣,٧٪ من رصيد الودائع بالمقارنة مع ٦٦,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٧، وقد جاء هذا الارتفاع في أهمية الودائع بالدينار على حساب الودائع بالعملات الأجنبية، حيث انخفضت الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأجنبية من ٣٣,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦,٣٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

توزيع الودائع حسب نوع العملة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

نوع العملة	2007	الأهمية النسبية	2008	الأهمية النسبية	نسبة التغير
	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	٪
الودائع بالدينار	10618.0	66.4	13348.5	73.7	25.7
الودائع بالعملات الأجنبية	5370.1	33.6	4754.1	26.3	-11.5
إجمالي الودائع	15988.1	100.0	18102.6	100.0	13.2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

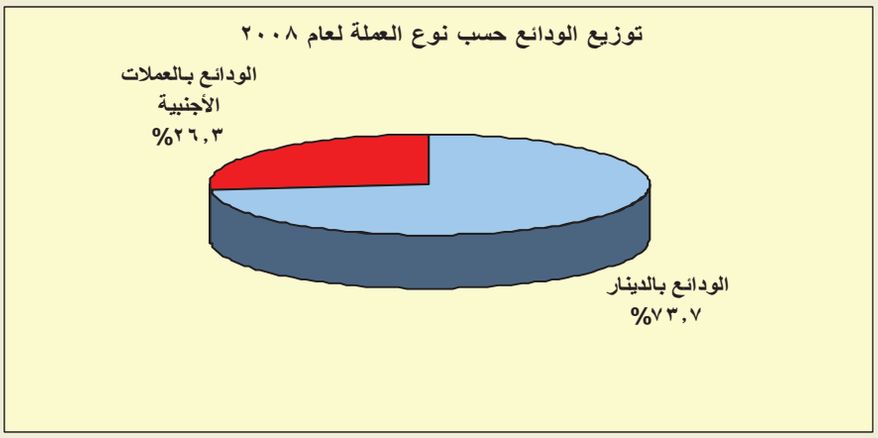

٥. الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

ارتفع رصيد موجودات فروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٨ بما نسبته ١٠,٩٪ ليصل إلى ٣٤١٠,٨ مليون دينار مقابل ٣٠٧٤,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧، وقد جاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع بعض البنود الرئيسية في الميزانية الموحدة لهذه البنوك في جانبي الموجودات والمطلوبات.

ففي جانب الموجودات، شهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً في رصيد التسهيلات الائتمانية بمقدار ٤٩,٩ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٤٪. إلا أن هذا الارتفاع قابله انخفاض في بند استثمارات البنوك في الأوراق المالية بمقدار ١٥,٢ مليون دينار وبنسبة بلغت ٢١,٤٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٧.

وفي جانب المطلوبات، ارتفع رصيد ودائع الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠٠٨ بما نسبته ٨,٤٪ لتبلغ حوالي ١٤٦,١ مليون دينار بالمقارنة مع ١٣٤,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧، كما ارتفع حجم ودائع العملاء بنسبة ١٠,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٨، كما ارتفع حجم رؤوس الأموال والاحتياطيات والمخصصات لهذه الفروع بنسبة ٦,٤٪ ليصل إلى ٣٦٧,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٨ مقابل ٣٤٥,١ مليون دينار عام ٢٠٠٧.

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

	2007	2008	التغير	نسبة التغير
	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	%
نقد في الصندوق	153.3	133.4	-19.9	-13.0
أرصدة لدى الجهاز المصرفي	2076.9	2399.1	322.2	15.5
التسهيلات الائتمانية	678.6	728.5	49.9	7.4
محفظة الأوراق المالية	71.0	55.8	-15.2	-21.4
موجودات أخرى	94.7	94.0	-0.7	-0.7
الموجودات = المطلوبات	3074.5	3410.8	336.3	10.9
ودائع الجهاز المصرفي	134.8	146.1	11.3	8.4
ودائع العملاء	2410.2	2665.4	255.2	10.6
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	345.1	367.3	22.2	6.4
مطلوبات أخرى	193.4	232.0	38.6	20.0

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

ثالثاً : تطور عدد البنوك والفروع

ثالثاً: تطور عدد البنوك والفروع

لم يطرأ أي تغيير على عدد البنوك المرخصة العاملة في المملكة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، فقد بقي عدد البنوك المرخصة العاملة في المملكة ثلاثة وعشرين بنكاً، تتوزع بواقع ١٥ بنكاً أردنياً (منها بنكان إسلاميان)، وثمانية بنوك أجنبية (منها خمسة بنوك عربية). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٥٩٣ فرعاً و ٦٥ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٩,٧ ألف نسمة لكل فرع.

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٢-٢٠٠٨

السنة	عدد البنوك الوطنية	عدد البنوك الأجنبية	المجموع	عدد الفروع
2002	16	5	21	471
2003	16	5	21	449
2004	16	8	24	447
2005	15	8	23	506
2006	15	8	23	516
2007	15	8	23	559
2008	15	8	23	593

وتبين الجداول التالية تطور عدد البنوك والفروع في الأردن، والتفرع المصرفي كما في نهاية عام ٢٠٠٨، وتوزيع الفروع على المحافظات لعام ٢٠٠٨، والفروع المفتتحة عام ٢٠٠٨، والمكاتب كما في نهاية عام ٢٠٠٨، والمكاتب المفتتحة عام ٢٠٠٨، وتوزيع المكاتب على المحافظات لعام ٢٠٠٨، وأجهزة الصراف الآلي لدى البنوك عام ٢٠٠٨.

١. تطور عدد الفروع

التفرع المصرفي كما في نهاية عام ٢٠٠٨

البنك	عدد الفروع		عدد المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	78	165	1	13
البنك الأهلي الأردني	46	14	4	0
بنك القاهرة عمان	57	17	5	0
بنك الأردن	62	8	14	2
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	98	10	3	4
البنك الأردني الكويتي	39	3	7	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	1	10	1
البنك التجاري الأردني	25	3	2	0
البنك الإسلامي الأردني	56	0	9	0
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	9	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية	15	0	0	0
بنك الاتحاد	16	1	1	0
بنك سوسيته جنرال / الأردن	16	0	0	0
بنك المال الأردني	8	0	1	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	18	0	0	0
بنك HSBC	3	0	2	0
البنك العقاري المصري العربي	9	0	3	0
مصرف الرافدين	1	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	8	0	1	0
بنك عودة	8	0	2	0
بنك الكويت الوطني	3	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	6	0	0	0
المجموع	593	222	65	20

توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠٠٨

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	50	5	8	5	2	1	1	2	1	1	1	1
البنك الأهلي الأردني	32	3	2	2	1	1	1	1	1	0	1	1
بنك القاهرة عمان	32	8	5	4	1	2	1	1	1	0	0	2
بنك الأردن	37	10	6	1	1	1	1	1	1	2	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	53	12	10	7	1	4	1	4	1	2	2	1
البنك الأردني الكويتي	29	3	4	1	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	7	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	15	3	1	3	1	1	1	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	27	7	7	3	1	3	1	2	1	2	1	1
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	6	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية	12	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد *	11	3	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال / الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	11	1	4	0	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك HSBC	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
مصرف الرافدين	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	2	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	5	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	368	64	54	26	20	14	10	11	6	7	5	8

* حسب بيانات عام ٢٠٠٧

الفروع المفتتحة عام ٢٠٠٨

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة	العدد	اسم الفرع	المدينة
البنك العربي	2	الرونق الزرقاء الجديدة	العاصمة الزرقاء	5	ثورة تحرير مقطم الزمالك شبرة	مصر مصر مصر مصر مصر
البنك الأهلي الأردني	2	شارع الهاشمي فرع الشركات الكبرى	اربد عمان	0	0	0
بنك القاهرة عمان	6	شارع بغداد جامعة الحسين الهاشمي الشمالي طبربور شارع عمر المختار ابو نصير	الزرقاء معان العاصمة العاصمة اربد العاصمة	0	0	0
بنك الأردن	0	0	0	1	رام الله	رام الله
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	سيتي مول فرع الدوار الخامس (Priority Banking)	العاصمة العاصمة	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	0	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	ضاحية الياسمين	العاصمة	0	0	0
البنك التجاري الأردني	1	الكرك	الكرك	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	0	0	0	0	0	0
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1	سقف السيل	العاصمة	0	0	0
بنك الاتحاد	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال / الأردن	1	خلدا	العاصمة	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	ضاحية الياسمين خلدا	العاصمة العاصمة	0	0	0
بنك HSBC	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	1	العقبة	العقبة	0	0	0
بنك الكويت الوطني	2	الصويفية العقبة	العاصمة العقبة	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	1	اربد	اربد	0	0	0
المجموع	22			6		

- غير متوفر

٢. تطور عدد المكاتب

المكاتب المفتتحة عام ٢٠٠٨

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم المكتب	المدينة	العدد	اسم المكتب	المدينة
البنك العربي	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	0	0	0	0	0	0
بنك القاهرة عمان	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن	0	0	0	2	جنين قباطية	فلسطين فلسطين
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0	0	0	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	0	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	-	-	-	-	-	-
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال / الأردن	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0
المجموع	0			2		

- غير متوفر

توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠٠٨

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك القاهرة عمان	1	1	0	0	2	0	0	0	1	0	0	0
بنك الأردن	2	5	1	2	3	0	0	0	0	0	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	4	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	6	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	4	1	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال / الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	26	12	6	5	9	2	0	1	1	0	0	2

٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

عدد أجهزة الصراف الآلي لدى البنوك كما في نهاية ٢٠٠٨

البنك	كما في نهاية عام ٢٠٠٨
البنك العربي	148
البنك الأهلي الأردني	57
بنك القاهرة عمان	194
بنك الأردن	80
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	166
البنك الأردني الكويتي	63
بنك الاستثمار العربي الأردني	17
البنك التجاري الأردني	-
البنك الإسلامي الأردني	69
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	8
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	28
بنك الاتحاد	17
بنك سوسيته جنرال / الأردن	15
بنك المال الأردني	8
البنك العربي الإسلامي الدولي	12
بنك HSBC	18
البنك العقاري المصري العربي	12
مصرف الرافدين	-
سيتي بنك	-
بنك ستاندرد تشارترد	8
بنك عودة	14
بنك الكويت الوطني	4
بنك لبنان والمهجر	6
المجموع	944

- غير متوفر

رابعاً: أداء البنوك المدرجة في البورصة

رابعاً: أداء البنوك المدرجة في البورصة

بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة والمدرجة في بورصة عمان ١٤ بنكاً لعام ٢٠٠٨، وهذه البنوك هي:

البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٨

الرقم	اسم العضو	رمز رويترز	سعر الإغلاق بالدينار كما في نهاية 2008	حجم التداول مليون دينار
1	البنك العربي	ARBK	15.16	1623.9
2	البنك الأهلي الأردني	JONB	1.65	64.9
3	بنك القاهرة عمان	CABK	2.52	37.1
4	بنك الأردن	BOJX	2.20	63.5
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	8.33	121.0
6	البنك الأردني الكويتي	JOKB	4.69	394.6
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	1.80	18.5
8	البنك التجاري الأردني	JOGB	2.27	16.8
9	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.70	265.0
10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	JIFB	1.90	22.5
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	ABCO	1.46	4.0
12	بنك الاتحاد	UBSI	3.00	26.8
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	MEIB	2.50	1.5
14	بنك المال الأردني	EXFB	1.80	99.5

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان انخفاضاً قدره ٢٥٠٦,٦ نقطه (١٨,٠٪) ليبلغ ١١٣٨٠,١ نقطه في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ١٣٨٨٦,٧نقطه في نهاية عام ٢٠٠٧.

تطور للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة ٢٠٠٥-٢٠٠٨

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2005	16892.0	8191.5
2006	10704.7	5518.1
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

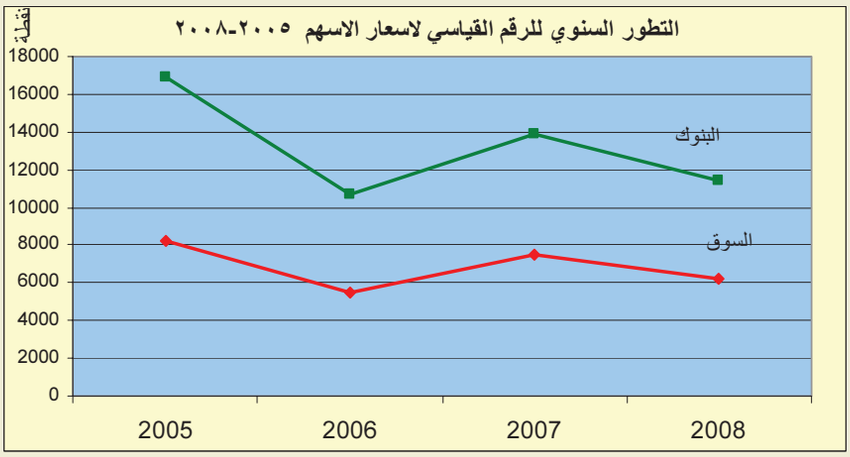

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠٠٨

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
Jan-08	14.396.0	7.824.3
Feb-08	14.666.5	8.463.0
Mar-08	13.082.4	8.067.9
Apr-08	13.317.5	8.711.6
May-08	14.200.4	9.300.8
Jun-08	15.451.3	10.490.8
Jul-08	16.132.0	10.398.9
Aug-08	15.547.7	9.553.3
Sep-08	14.408.6	8.846.2
Oct-08	12.814.4	6.955.6
Nov-08	10.941.3	6.065.7
Dec-08	11.380.1	6.243.1

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

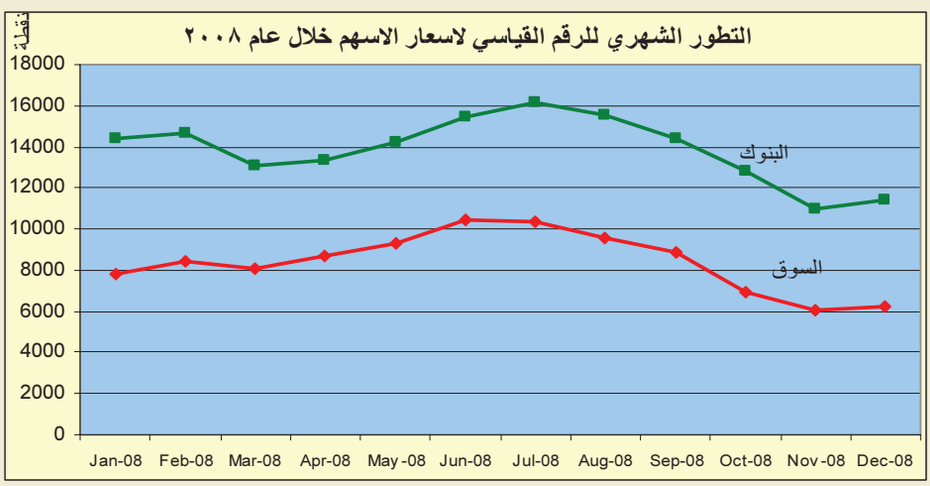

٢- حجم التداول:

ارتفع حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان من ٨, ٢٤٦٠ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٨, ٢٩٨٣ مليون دينار عام ٢٠٠٨، وبالمقابل انخفضت نسبة تداول أسهم البنوك المدرجة في البورصة إلى حجم تداول السوق من ٩٣, ١٩٪ لعام ٢٠٠٧ إلى ٦٩, ١٤٪ عام ٢٠٠٨ .

حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
2005	6.043.4	16.871.0	35.82
2006	2.867.8	14.209.9	20.19
2007	2.460.8	12.348.1	19.93
2008	2.983.8	20.318.1	14.69

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

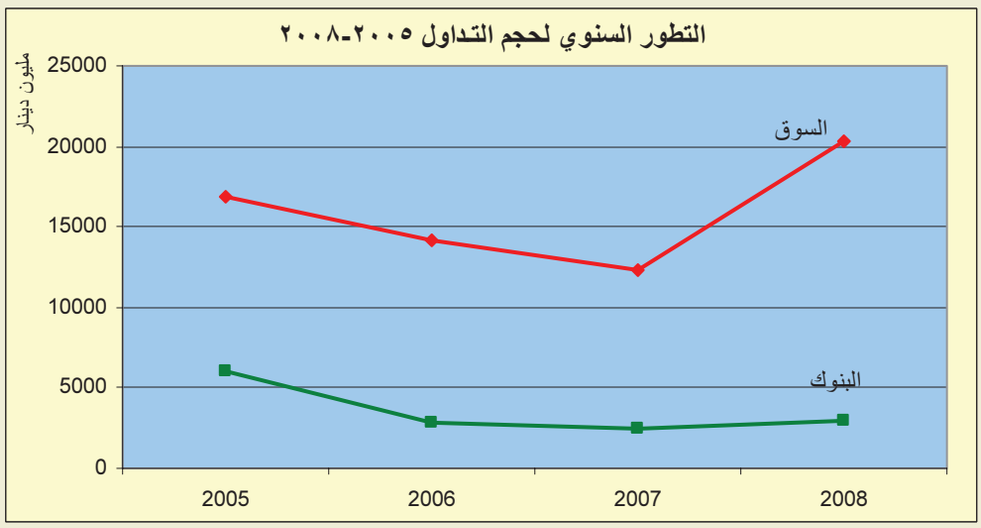

التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠٠٨

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
Jan-08	317.3	1.407.4	22.55
Feb-08	134.8	1.269.4	10.62
Mar-08	193.4	1.981.2	9.76
Apr-08	104.5	2.046.7	5.11
May-08	185.4	2.063.2	8.99
Jun-08	481.0	3.525.1	13.65
Jul-08	710.7	2.779.4	25.57
Aug-08	212.9	1.617.1	13.17
Sep-08	163.9	1.391.6	11.78
Oct-08	219.9	876.6	25.08
Nov-08	136.6	862.2	15.84
Dec-08	123.5	498.2	24.78
المجموع	2.983.8	20.318.1	14.69

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

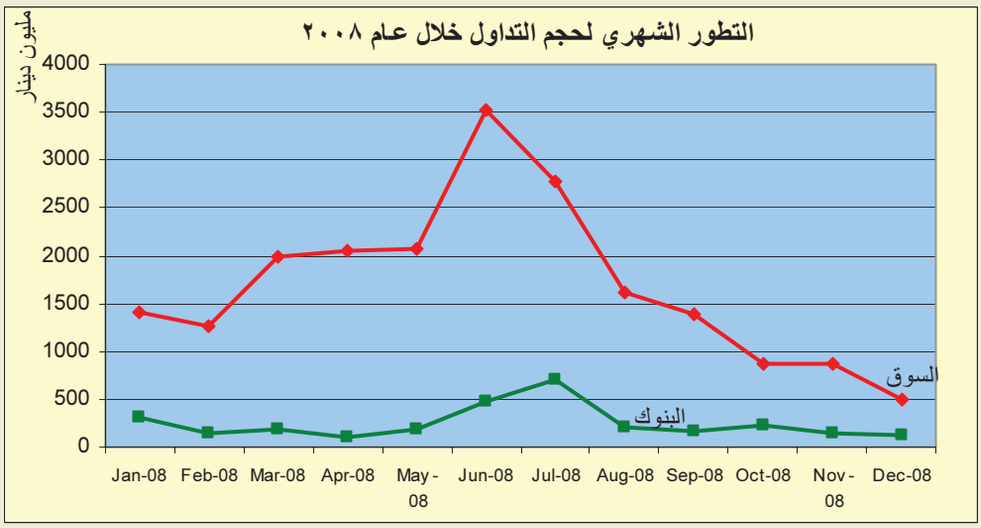

٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك:

نتيجة انفتاح القطاع المصرفي الأردني على الخارج ارتفعت مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٥٧,٣٥ ٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٥٨,٨٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك ٢٠٠٢-٢٠٠٨

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين %
2002	50.20
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

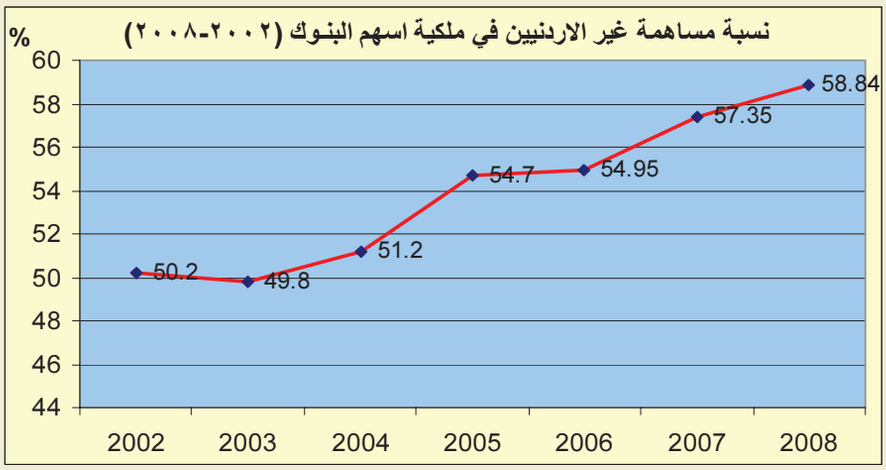

خامساً: تقاص الشيكات

خامساً: تقاص الشيكات

طبق الأردن نظام شامل للمقاصة الالكترونية للشيكات اعتبارا من شهر تموز من عام ٢٠٠٧، وعليه شهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً في الشيكات المقدمة للتقاص من حيث العدد والقيمة بنسبة ٩,٦٪ و ٣٢,٩٪ على التوالي. فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص من ١٠٩٠١,٩ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٧ إلى ١١٩٤٣,٦ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٨، وارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٣٠٢٣٣,٧ مليون دينار خلال شهر عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠١٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ .

الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

البيان	2007	2008	نسبة التغير ٪
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	10901.9	11943.6	9.56
القيمة (مليون دينار)	30233.7	40175.8	32.88
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	626.6	732.0	16.82
القيمة (مليون دينار)	1404.6	2124.5	51.25
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	5.75	6.13	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	4.65	5.29	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	357.3	418.9	17.24
القيمة (مليون دينار)	733.2	1056.9	44.15
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.44	3.51	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.43	2.63	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	269.3	313.0	16.23
القيمة (مليون دينار)	671.4	1067.9	59.06
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.47	2.62	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.22	2.66	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما يلاحظ ارتفاع الشيكات المعادة خلال عام ٢٠٠٨ من حيث العدد والقيمة بنسبة ١٦,٨٪ و ٥١,٢٪ على التوالي، وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى ٦,١٣٪ من حيث العدد و ٥,٢٩٪ من حيث القيمة. كما ارتفع عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال عام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبتها ٣,٥٪ من اجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص و ٢,٦٣٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

سادساً : هيكل أسعار الفوائد

سادساً : هيكل أسعار الفوائد

١. تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهدت أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠٠٨ تغيرات على النحو التالي:

- ودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠٠٨ عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ بمقدار ١٠ نقاط أساس ليبلغ ٥,٦٦٪ .
- ودائع توفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار ٦ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ١,٠٤٪.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار ٧ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ١,١٠٪ .

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها ٢٠٠٢-٢٠٠٨

السنة	تحت الطلب	توفير	لأجل
	%	%	%
2002	0.91	1.84	3.97
2003	0.50	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

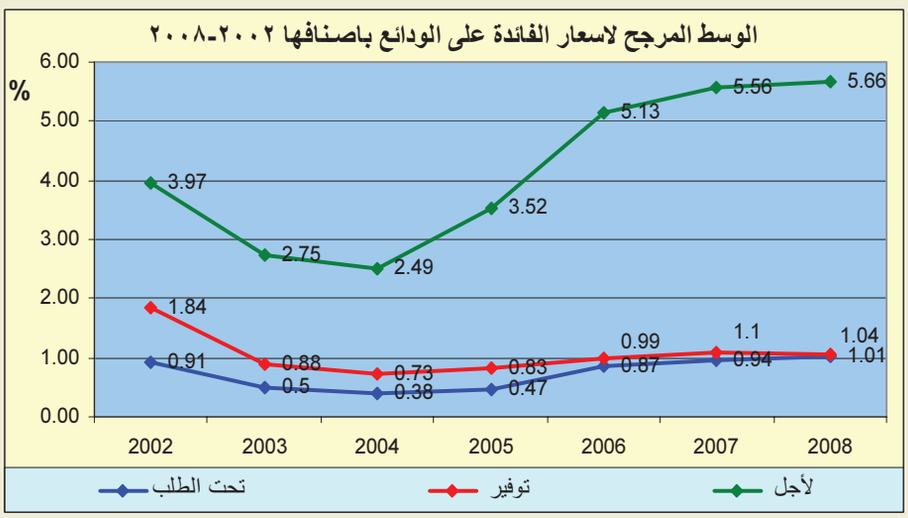

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها لعام ٢٠٠٨

الشهر	تحت الطلب ٪	توفير ٪	لأجل ٪
Jan-08	0.89	1.07	5.49
Feb-08	0.90	1.12	5.44
Mar-08	0.88	1.09	5.38
Apr-08	0.90	1.04	5.39
May-08	0.90	1.01	5.36
Jun-08	0.86	1.07	5.36
Jul-08	0.87	1.02	5.44
Aug-08	0.92	1.05	5.42
Sep-08	0.93	1.11	5.47
Oct-08	0.96	1.19	5.50
Nov-08	0.98	1.14	5.62
Dec-08	1.01	1.04	5.66
المعدل	0.92	1.08	5.46
أعلى سعر	1.01	1.19	5.66
أدنى سعر	0.86	1.01	5.36

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

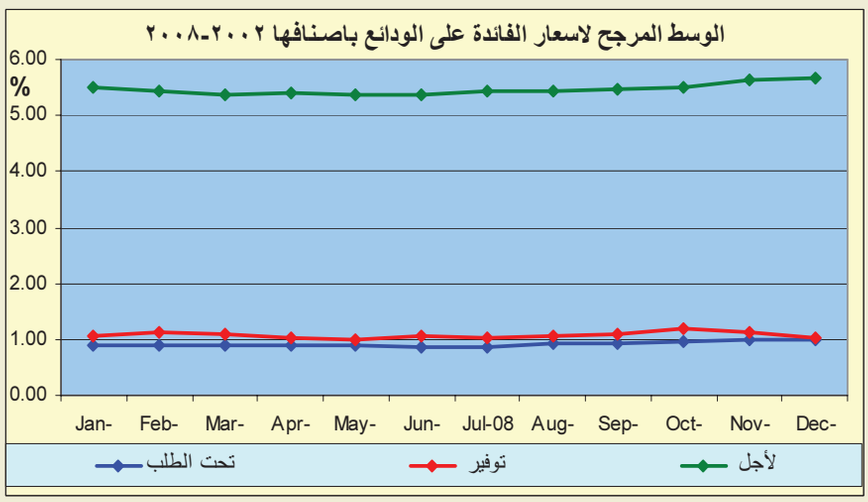

٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠٠٨ التغيرات التالية:

- جاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار ٥٢ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٩,٣١٪ .
- قروض وسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار ٦٢ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٩,٤٨٪ .
- كمبيالات وإسناد مخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار ٥٦ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٨,٨٩٪.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٢-٢٠٠٨

السنة	جاري مدين %	قروض وسلف %	كمبيالات وإسناد مخصومة %
2002	9.35	9.85	10.95
2003	9.43	8.92	10.24
2004	8.79	7.59	8.98
2005	9.26	8.10	7.92
2006	9.23	8.56	8.72
2007	9.83	8.86	9.45
2008	9.31	9.48	8.89

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

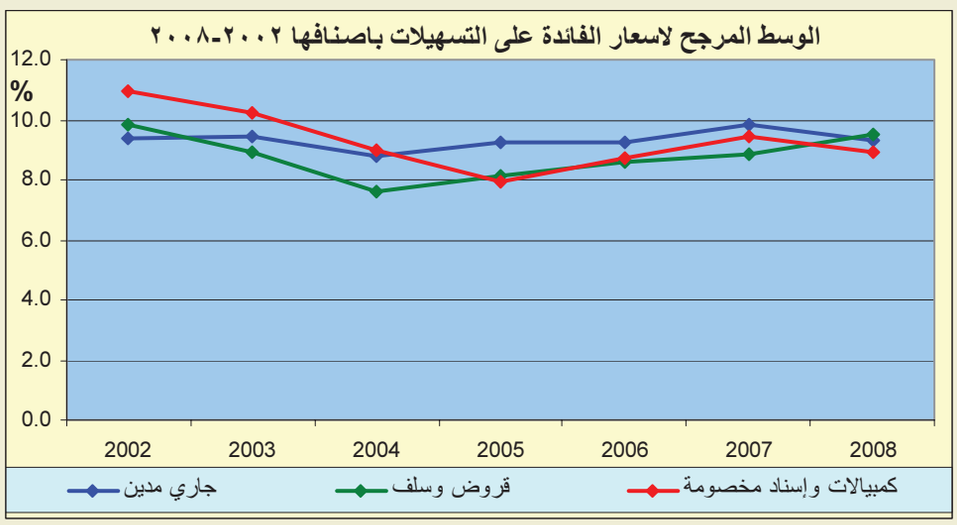

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها لعام ٢٠٠٨

الفترة (شهر)	جاري مدين ٪	قروض وسلف ٪	كمبيالات وإسناد مخصومة %
Jan-08	9.66	8.88	9.23
Feb-08	9.56	8.79	8.80
Mar-08	9.62	8.94	9.36
Apr-08	9.60	8.87	9.44
May-08	9.63	8.87	9.45
Jun-08	9.74	9.16	9.11
Jul-08	9.95	8.94	9.08
Aug-08	9.81	9.04	9.16
Sep-08	10.31	9.04	9.00
Oct-08	9.75	9.11	9.01
Nov-08	9.64	9.15	9.68
Dec-08	9.31	9.48	8.89
المعدل	9.72	9.02	9.18
أعلى سعر	10.31	9.48	9.68
أدنى سعر	9.31	8.79	8.80

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

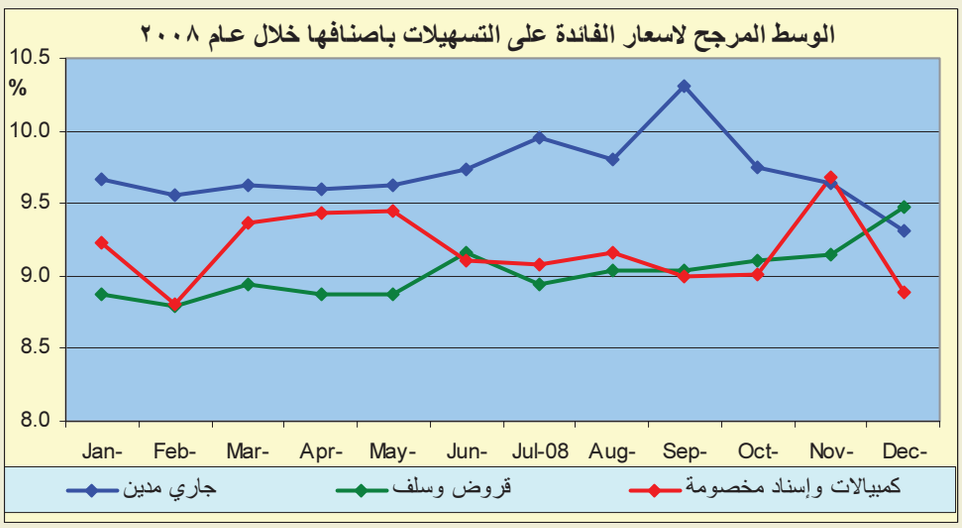

٣. هامش سعر الفائدة :

- في ضوء تطورات أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل بمقدار ٥٣ نقطة أساس عن مستواه في نهاية العام الماضي ليبلغ ٣,٨٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ٣,٣٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ .

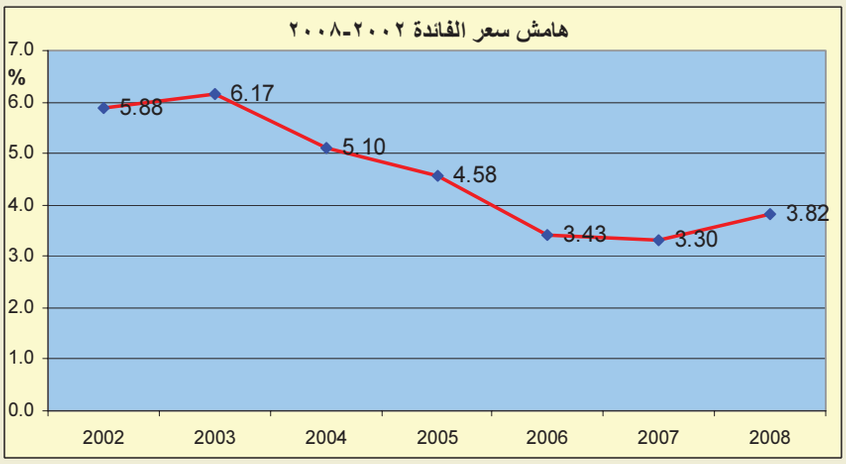

٤. سعر الفائدة لأفضل العملاء:

- بلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء ٨,٤٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨ مرتفعاً بمقدار ٣٠ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧ والبالغ ٨,١٥٪.

٥. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

قررت لجنة السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ٥٠ نقطة أساسية أي ٠,٥٪ اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ وعلى النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم (٦,٢٥٪) بدلاً من (٦,٧٥٪) سنوياً
- سعر اتفاقيات إعادة الشراء (٦,٠٠٪) بدلاً من (٦,٥٠٪) سنوياً.
- سعر نافذة الإيداع للدينار (٤,٠٠٪) بدلاً من (٤,٥٠٪) سنوياً.

كما قررت لجنة السوق المفتوحة تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع العملاء بالدينار وبالعملات الأجنبية لدى البنوك المرخصة والبالغة ١٠٪ بمعدل نقطة مئوية واحدة بحيث تصبح النسبة ٩٪ اعتبارا من تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعام ٢٠٠٨

الفترة (شهر)	سعر إعادة الخصم %	اتفاقيات إعادة الشراء% (ليلة)	شهادات الإيداع% (ثلاثة شهور)	شهادات الإيداع% (ستة شهور)	نافذة الإيداع% (ليلة واحدة)
Jan-08	7.000	6.750	5.678	5.753	4.750
Feb-08	6.750	6.500	5.481	5.588	4.500
Mar-08	6.750	6.500	5.404	5.510	4.500
Apr-08	6.750	6.500	5.544	5.650	4.500
May-08	6.750	6.500	5.544	5.738	4.500
Jun-08	6.750	6.500	5.625	5.748	4.500
Jul-08	6.750	6.500	5.580	5.814	4.500
Aug-08	6.750	6.500	5.675	5.926	4.500
Sep-08	6.750	6.500	5.675	5.993	4.500
Oct-08	6.750	6.500	5.641	5.936	4.500
Nov-08	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
Dec-08	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ٢٠٠٢-٢٠٠٨

السنة	سعر إعادة الخصم ٪	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة) ٪	اتفاقيات إعادة الشراء (أسبوع) ٪	شهادات الإيداع (ثلاثة شهور) ٪	شهادات الإيداع (ستة شهور) ٪	شهادات الإيداع (سنة) ٪	نافذة الإيداع (ليلة واحدة) ٪
2002	4.500		5.500	3.000	3.450		
2003	2.500		3.500	2.100	2.150		2.000
2004	3.750	4.000	4.750	2.850	3.200		2.250
2005	6.500		7.500	6.200	6.950	6.850	4.500
2006	7.500		8.500	6.700	6.862	6.850	5.250
2007	7.000	6.750	8.500	5.750	5.867	-	4.750
2008	6.250	6.000	-	-	-	-	4.000

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

٦. أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠٠٨ إلى ما يلي :

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام ٢٠٠٨ مقارنةً مع عام ٢٠٠٧ بمقدار ٨٤ نقطة ليبلغ (٥,٠٦٦٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام ٢٠٠٨ مقارنةً مع عام ٢٠٠٧ بمقدار ٨٠ نقطة ليبلغ (٥,٤١٩٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام ٢٠٠٨ مقارنةً مع عام ٢٠٠٧ بمقدار ٧٤ نقطة ليبلغ (٥,٧٤٨٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠٠٨ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠٠٧ بمقدار ٦٥ نقطة ليصل إلى (٦,١٠٧٪).

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠٠٧ بمقدار ٦١ نقطة ليصل إلى (٦,٣٩٧٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠٠٧ بمقدار ٤٧ نقطة ليصل إلى (٦,٩٣٩٪) .

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) ٢٠٠٦-٢٠٠٨

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939

ويبين الجدول التالي التطور الشهري الذي حصل على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠٠٨ ولكافة الاستحقاقات (ليلة واحدة، أسبوع، شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة).

* **ليلة واحدة (O/N):**

تراوح معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة بين الارتفاع والانخفاض ليسجل أعلى معدل له خلال شهر أيلول (٥,٥٨٨٪) واقل معدل له خلال شهر كانون الأول (٤,٣٧٩٪)، ليبلغ معدل معاملات الاختلاف (٢,٩١٧٥٪) لعام ٢٠٠٨.

* **أسبوع :**

شهد معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع ارتفاعاً تدريجياً منذ بداية العام حتى وصل إلى أعلى معدل له خلال العام في شهر تشرين الثاني (٥,٩١٨٪) ومن ثم انخفض بشكل كبير بالشهر التالي (كانون الأول) ليسجل اقل معدل له خلال العام (٤,٩٨٧٪)، ليبلغ معدل معاملات الاختلاف (٢,٩٦٠٪) لعام ٢٠٠٨.

* **شهر واحد :**

سجل شهر آذار من عام ٢٠٠٨ اقل معدل لأسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد (٥,٥٪) ، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي ليسجل (٦,٢٠٩٪) لشهر تشرين الثاني وهو أعلى معدل له خلال عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل معاملات الاختلاف (٢,٨٦٢٤٪) لعام ٢٠٠٨.

* **ثلاثة أشهر :**

سجل شهر نيسان من عام ٢٠٠٨ اقل معدل لأسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر (٥,٨٧٦٪) ، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي ليسجل (٦,٥٦٦٪) لشهر تشرين الثاني وهو أعلى معدل له خلال عام ٢٠٠٨، وقد بلغ معدل معاملات الاختلاف لاستحقاق ثلاثة أشهر (١,٤٦٩٤٪) لسنة ٢٠٠٨.

* **ستة أشهر :**

سجل شهر آذار من عام ٢٠٠٨ اقل معدل لأسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر (٦,١٢٧٪) ، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي ليسجل (٦,٩٧٧٪) لشهر تشرين الثاني وهو أعلى معدل خلال عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل معاملات الاختلاف (١,٧٧٧٤٪) لعام ٢٠٠٨.

* **سنة واحدة :**

سجل شهر نيسان من عام ٢٠٠٨ اقل معدل لأسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة (٦,٥٤٠٪) ، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي ليسجل (٧,٥٩٣٪) لشهر تشرين الثاني وهو أعلى معدل خلال عام ٢٠٠٨، وقد بلغ معدل معاملات الاختلاف لاستحقاق سنة (٢,٣٩٤١٪) لسنة ٢٠٠٨.

أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) لعام ٢٠٠٨

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
Jan-08	4.998	5.293	5.697	6.164	6.297	6.772
Feb-08	5.076	5.320	5.547	5.988	6.171	6.608
Mar-08	4.854	5.232	5.500	5.894	6.127	6.549
Apr-08	5.202	5.447	5.636	5.876	6.142	6.540
May-08	5.018	5.332	5.608	5.899	6.160	6.596
Jun-08	4.970	5.340	5.615	5.925	6.223	6.663
Jul-08	4.851	5.328	5.625	5.974	6.272	6.799
Aug-08	5.031	5.378	5.631	6.024	6.338	6.921
Sep-08	5.588	5.866	6.065	6.293	6.543	7.351
Oct-08	5.243	5.592	5.984	6.375	6.677	7.456
Nov-08	5.586	5.918	6.209	6.566	6.977	7.593
Dec-08	4.379	4.987	5.855	6.300	6.834	7.420
AVERAGE	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
MAX	5.588	5.918	6.209	6.566	6.977	7.593
MIN	4.379	4.987	5.500	5.876	6.127	6.540

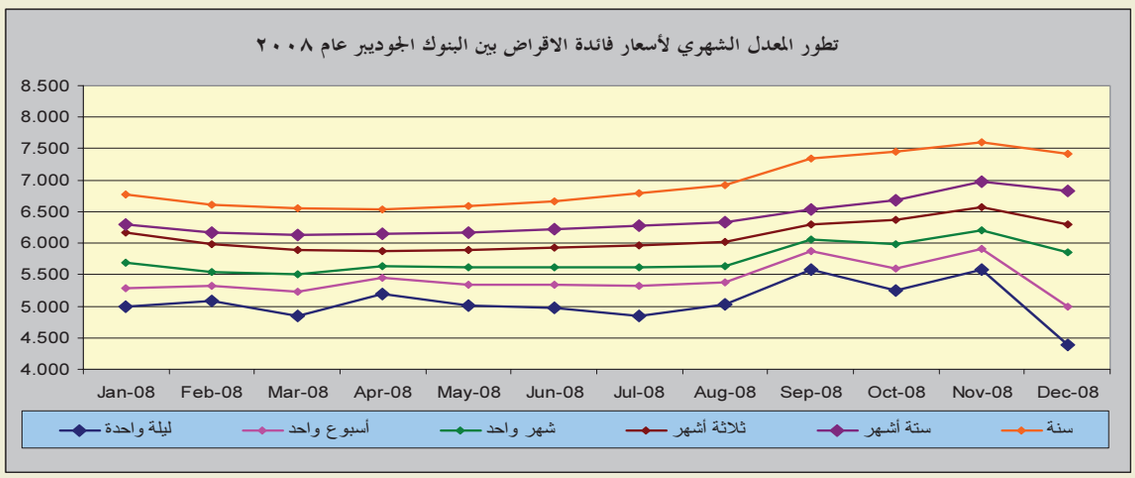

سابعاً : الخدمات المصرفية الجديدة

سابعاً: الخدمات المصرفية الجديدة

حققت البنوك العاملة في الأردن قفزات نوعية مهمة وقامت بخطوات متسارعة لتحديث وتطوير منتجاتها لمواكبة تطورات الصناعة المصرفية العالمية، فقامت بإحداث نقلة نوعية في تطوير خدماتها وتنويع منتجاتها بما يتوافق مع نتائج ومخرجات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملت على إدخال حوالي ٤٠ خدمة جديدة خلال عام ٢٠٠٨، وقد تركزت تلك الخدمات الجديدة على تسخير التكنولوجيا في خدمة العملاء.

الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠٠٨

البنك	عدد الخدمات	اسم الخدمة
البنك العربي	8	الاشتراك الفوري بخدمة هلا عربي من خلال أجهزة الصراف الآلي إصدار بطاقتي الإيداع النقدي لعملاء قطاع الشركات وبرنامج Kids تركيب 14 جهاز BNA جديد تركيب 6 أجهزة صراف آلي جديدة في مواقع خارج البنك إصدار نسخة محدثة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال إطلاق منتج "جيل العربي" إطلاق منتج "Express Loan" إطلاق منتج "Zain Co-branded Credit Card"
البنك الأهلي الأردني	5	تعديل منح القروض الشخصية تعديل شروط مزايا منتج القروض السكنية تعديل شروط ومزايا منتج قروض السيارات تعديل حدود البطاقات الائتمانية الدوارة ومزاياها إطلاق خدمة إجراء الحركات المالية عبر الانترنت
بنك القاهرة عمان	1	خدمة السحب بواسطة بصمة العين
بنك الأردن	3	إطلاق منتج حسابات التوفير بمزايا وجوائز إضافية إطلاق حملة بطاقات فيزا «الكل بحان معنا بعطلة الصيف» ضمن برنامج (معاك) للبطاقات الائتمانية تأسيس مجموعة من مراكز البيع المباشر
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	بنك الأعمال الالكتروني Business-E-Banking
البنك الأردني الكويتي	4	منتج قروض السفر منتج الامتناع عن التدخين منتج تصحيح البصر منتج بطاقة VIP
بنك الاستثمار العربي الأردني	–	–
البنك التجاري الأردني	–	–
البنك الإسلامي الأردني	–	–
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	–	–

بنك المؤسسة العربية المصرفية	-	-
بنك الاتحاد	1	الفيزا الائتمانية
بنك سوسيته جنرال / الأردن	2	منتج كريستال للإفراد منتج دايموند للشركات
بنك المال الأردني	4	خدمة الرسائل القصيرة SMS Visa Electron Visa Revolving مشروع تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي
البنك العربي الإسلامي الدولي	5	خدمة الرسائل القصيرة SMS خدمة تمويل أجهزة الحاسوب خدمة البنك الناطق افتتاح فروع جديدة تركيب أجهزة صراف آلي جديدة
بنك HSBC	-	-
البنك العقاري المصري العربي	2	الانترنت بنك الرسائل البنكية القصيرة SMS
مصرف الرافدين	-	-
سيتي بنك	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	2	الخدمات البنكية عن طريق الانترنت بطاقة ماستر كارد البلاتينية
بنك عودة	-	-
بنك الكويت الوطني	-	-
بنك لبنان والمهجر	2	مركز خدمة الزبائن Call Center صندوق بترا الاستثماري Petra Fund

- غير متوفر

ثامناً: ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨

ثامناً : ترتيب البنوك وفقاً لبعض المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٨

١. بلغ إجمالي موجودات البنوك المرخصة ٢٨٧٣٥,٤٠٨ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٢٤٥٧,٥٢٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٨,١٥٪ من إجمالي الموجودات) و ٣٠٧٦,٦٥٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٧١٪ من إجمالي الموجودات) و ٣٢٠١,٢٣٤ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,١٤٪ من إجمالي الموجودات).

٢. بلغ معدل العائد على موجودات البنوك المرخصة ١,٣٦٪ ، في حين بلغت ١,٣٩٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ١,٣٦٪ للبنوك الإسلامية، و ١,٣٢٪ للبنوك الأجنبية.

٣. بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ٢٢٣٠٠,٩٥٢ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٧١٦١,٣٧٥ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٩٥٪ من إجمالي الودائع) و ٢٦٥٦,٢١٢ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,٩١٪ من إجمالي الودائع) و ٢٤٨٣,٣٦٥ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,١٤٪ من إجمالي الودائع).

٤. بلغ رصيد التسهيلات المقدمة من البنوك المرخصة ١٢٧٥٠,٩٨٥ مليون دينار، تتوزع بواقع ٩٦٦٧,٥٢٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٥,٨٠٪ من إجمالي التسهيلات) و ١٧٢٥,٣٧٧ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٥٤٪ من إجمالي التسهيلات) و ١٣٥٨,٠٨٤ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٠,٦٦٪ من إجمالي التسهيلات).

٥. بلغ اجمالي حقوق الملكية للبنوك المرخصة ٣٦٠٠,٣٤١ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٩٤٤,٥٤٨ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨١,٧٩٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٢٥٣,١٩٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٧,٠٣٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٤٠٢,٥٩٤ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,٢٠٪ من إجمالي حقوق الملكية).

٦. بلغ معدل العائد على موجودات البنوك المرخصة ١٠,٦٨٪ ، في حين بلغت ١٠,١٩٪ للبنوك التجارية الأردنية، و١٥,٩٤٪ للبنوك الإسلامية، و ١٠,١٥٪ للبنوك الأجنبية.

٧. بلغ مجموع رأس مال البنوك المرخصة ١٩٥٨,٨٦٧ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٥٦١,٠٣٦ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩,٦٩٪ من مجموع رأس المال) و ١٥٤,٢٥٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٧,٨٨٪ من مجموع رأس المال) و ٢٤٣,٥٨١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٢,٨٣٪ من مجموع رأس المال).

٨. بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة للبنوك المرخصة ٥٥٣,٥٢١ مليون دينار، تتوزع بواقع ٤٢٣,٨٧١ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٥٧٪ من مجموع الأرباح) و ٦١,٤٣٣ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,١٠٪ من مجموع الأرباح) و ٦٨,٢١٧ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٢,٣٣٪ من مجموع الأرباح).

٩. بلغ مجموع صافي الأرباح بعد الضريبة للبنوك المرخصة ٣٧٨,٦٤٧ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٩٠,٦٨١ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٧٧٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٤١,٦٤٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,٠٠٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٤٦,٣١٧ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٢,٢٢٪ من مجموع صافي الأرباح).

١٠. بلغ مجموع العاملين في البنوك المرخصة ١٥,٨٧٨ عاملا ، منهم ١٢,٣٢٦ عاملا في البنوك التجارية الأردنية (٧٧,٦٢٪ من مجموع عدد العاملين) و٢,٠٢٤ عاملا في البنوك الإسلامية (١٢,٧٥٪ من مجموع عدد العاملين) و ١,٥٢٨ عاملا في البنوك الأجنبية (٩,٦٢٪ من مجموع عدد العاملين).

١١. بلغ معدل الموجودات لكل موظف في البنوك المرخصة ٢١٥٧,٧٨٤ ألف دينار لكل موظف، في حين بلغ ١٧٩٢,١٢ ألف دينار في البنوك التجارية الأردنية و ٢١٧٩,٥١ ألف دينار في البنوك الإسلامية و ٢٧٤٦,٥٦ ألف دينار في البنوك الأجنبية.

١٢. بلغ معدل صافي الربح لكل موظف في البنوك المرخصة ٣٨,٩ ألف دينار لكل موظف، في حين بلغ ٣٣,٣٨ ألف دينار في البنوك التجارية الأردنية و ٣٠,٥٧ ألف دينار في البنوك الإسلامية و ٤٩,٩٥ ألف دينار في البنوك الأجنبية.

١. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)
البنك العربي	1	7189.000	25.02
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	4528.000	15.76
البنك الأردني الكويتي	3	1772.000	6.17
البنك الأهلي الأردني	4	1640.000	5.71
بنك الأردن	5	1465.450	5.10
بنك القاهرة عمان	6	1161.782	4.04
بنك الاتحاد	7	1121.894	3.90
بنك المال الأردني	8	919.196	3.20
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	9	689.000	2.40
البنك التجاري الأردني	10	610.916	2.13
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	11	568.000	1.98
بنك الاستثمار العربي الأردني•	12	516.000	1.80
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	276.286	0.96
الإجمالي		22457.524	78.15

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧.

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	2170.338	7.55
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	906.312	3.15
الإجمالي		3076.650	10.71

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الموجودات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)
بنك HSBC	1	923.000	3.21
بنك ستاندرد تشارترد	2	601.800	2.09
بنك عودة	3	431.329	1.50
بنك لبنان والمهجر	4	346.000	1.20
البنك العقاري المصري العربي	5	330.000	1.15
بنك الكويت الوطني	6	213.200	0.74
سيتي بنك	7	212.669	0.74
مصرف الرافدين	8	143.236	0.50
الإجمالي		3201.234	11.14

٢. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	معدل العائد على الموجودات ٪
البنك الأردني الكويتي	1	2.05
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2.05
بنك الأردن	3	1.90
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	4	1.60
بنك سوسيته جنرال / الأردن	5	1.55
البنك التجاري الأردني	6	1.34
بنك الاتحاد	7	1.33
بنك الاستثمار العربي الأردني•	8	1.20
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	9	1.20
بنك المال الأردني	10	1.13
البنك العربي	11	1.10
بنك القاهرة عمان	12	1.05
البنك الأهلي الأردني	13	0.54
المعدل		1.39

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	معدل العائد على الموجودات ٪
البنك الإسلامي الأردني	1	1.72
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1.00
المعدل		1.36

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	معدل العائد على الموجودات ٪
بنك HSBC	1	2.79
سيتي بنك	2	2.09
بنك الكويت الوطني	3	1.46
بنك ستاندرد تشارترد	4	1.23
بنك لبنان والمهجر	5	1.20
بنك عودة	6	1.15
مصرف الرافدين	7	0.55
البنك العقاري المصري العربي	8	0.06
المعدل		1.32

٣. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
البنك العربي	1	6165.000	27.64
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3367.000	15.10
البنك الأردني الكويتي	3	1278.000	5.73
البنك الأهلي الأردني	4	1197.000	5.37
بنك الأردن	5	995.320	4.46
بنك القاهرة عمان	6	941.338	4.22
بنك الاتحاد	7	771.100	3.46
بنك المال الأردني	8	561.504	2.52
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	9	522.058	2.34
البنك التجاري الأردني	10	442.155	1.98
بنك المؤسسة العربية المصرفية	11	413.000	1.85
بنك الاستثمار العربي الأردني•	12	343.000	1.54
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	164.900	0.74
الإجمالي		17161.375	76.95

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	1881.687	8.43
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	774.525	3.47
الإجمالي		2656.212	11.91

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
بنك HSBC	1	740.369	3.32
بنك ستاندرد تشارترد	2	496.000	2.22
بنك عودة	3	349.530	1.57
بنك لبنان والمهجر	4	254.000	1.14
البنك العقاري المصري العربي	5	238.000	1.07
سيتي بنك	6	153.991	0.69
بنك الكويت الوطني	7	149.550	0.67
مصرف الرافدين	8	101.925	0.46
الإجمالي		2483.365	11.14

٤. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات (٪)
البنك العربي	1	2279.000	17.87
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1745.000	13.69
البنك الأردني الكويتي	3	1062.000	8.33
البنك الأهلي الأردني	4	774.000	6.07
بنك الأردن	5	752.000	5.90
بنك الاتحاد	6	591.388	4.64
بنك المال الأردني	7	576.859	4.52
بنك القاهرة عمان	8	561.487	4.40
البنك التجاري الأردني	9	383.019	3.00
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	10	298.920	2.34
بنك المؤسسة العربية المصرفية	11	244.000	1.91
بنك الاستثمار العربي الأردني•	12	235.000	1.84
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	164.851	1.29
الإجمالي		9667.524	75.80

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

- غير متوفر

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	1434.002	11.25
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	291.375	2.29
الإجمالي		1725.377	13.54

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي التسهيلات (٪)
بنك HSBC	1	385.000	3.02
بنك ستاندرد تشارترد	2	259.000	2.03
بنك عودة	3	212.402	1.67
البنك العقاري المصري العربي	4	185.000	1.45
بنك لبنان والمهجر	5	161.000	1.26
بنك الكويت الوطني	6	89.160	0.70
سيتي بنك	7	66.522	0.53
مصرف الرافدين	-	-	-
الإجمالي		1358.084	10.66

٥. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	856.000	23.79
البنك العربي	2	576.400	16.02
البنك الأردني الكويتي	3	228.000	6.34
بنك الاتحاد	4	214.727	5.91
البنك الأهلي الأردني	5	186.000	5.17
بنك المال الأردني	6	183.774	5.11
بنك الأردن	7	161.240	4.48
بنك القاهرة عمان	8	128.343	3.57
بنك الاستثمار العربي الأردني•	9	118.000	3.28
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	10	85.302	2.37
البنك التجاري الأردني	11	85.112	2.37
بنك المؤسسة العربية المصرفية	12	73.500	2.04
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	48.150	1.34
الإجمالي		2944.548	81.79

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	160.990	4.47
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	92.209	2.56
الإجمالي		253.199	7.03

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
بنك HSBC	1	101.000	2.81
بنك ستاندرد تشارترد	2	69.000	1.92
بنك الكويت الوطني	3	60.100	1.67
بنك عودة	4	42.862	1.19
بنك لبنان والمهجر	5	38.000	1.06
سيتي بنك	6	34.903	0.97
مصرف الرافدين	7	29.729	0.83
البنك العقاري المصري العربي	8	27.000	0.75
الإجمالي		402.594	11.2

٦. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	معدل العائد على حقوق الملكية ٪
بنك الأردن	1	16.77
البنك الأردني الكويتي	2	16.72
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	3	13.10
البنك العربي	4	12.79
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	10.57
بنك سوسيته جنرال / الأردن	6	10.23
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	7	10.00
بنك القاهرة عمان	8	9.47
البنك التجاري الأردني	9	9.26
بنك الاتحاد	10	6.58
بنك الاستثمار العربي الأردني•	11	6.40
بنك المال الأردني	12	5.97
البنك الأهلي الأردني	13	4.65
المعدل		10.19

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	معدل العائد على حقوق الملكية ٪
البنك الإسلامي الأردني	1	23.87
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	8.00
المعدل		15.94

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	معدل العائد على حقوق الملكية ٪
بنك HSBC	1	25.21
سيتي بنك	2	13.87
بنك ستاندرد تشارترد	3	12.04
بنك عودة	4	11.82
بنك لبنان والمهجر	5	10.30
بنك الكويت الوطني	6	4.80
مصرف الرافدين	7	2.43
البنك العقاري المصري العربي	8	0.72
المعدل		10.15

٧. ترتيب البنوك حسب رأس المال لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
البنك العربي	1	356.000	18.17
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.000	12.86
بنك المال الأردني	3	132.280	6.75
البنك الأهلي الأردني	4	110.000	5.62
بنك الأردن	5	100.000	5.10
بنك الاستثمار العربي الأردني•	6	100.000	5.10
البنك الأردني الكويتي	7	100.000	5.10
بنك الاتحاد	8	95.000	4.85
بنك القاهرة عمان	9	80.000	4.08
البنك التجاري الأردني	10	69.575	3.55
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	11	64.400	3.29
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	12	61.325	3.13
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	40.456	2.07
الإجمالي		1561.036	79.69

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	81.250	4.15
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	73.000	3.73
الإجمالي		154.250	7.88

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
بنك الكويت الوطني	1	50.000	2.55
بنك ستاندرد تشارترد	2	43.733	2.23
بنك عودة	3	31.328	1.60
بنك لبنان والمهجر•	4	30.000	1.53
بنك HSBC	5	25.000	1.28
سيتي بنك	6	23.520	1.20
البنك العقاري المصري العربي	7	20.000	1.02
مصرف الرافدين	8	20.000	1.02
الإجمالي		243.581	12.43

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

٨. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	121.000	21.86
البنك العربي	2	105.740	19.10
البنك الأردني الكويتي	3	52.000	9.39
بنك الأردن	4	36.710	6.63
بنك الاتحاد	5	19.061	3.44
البنك الأهلي الأردني	6	15.000	2.71
بنك القاهرة عمان	7	14.131	2.55
بنك المال الأردني	8	13.671	2.47
بنك المؤسسة العربية المصرفية	9	12.400	2.24
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	10	10.713	1.94
البنك التجاري الأردني	11	9.833	1.78
بنك الاستثمار العربي الأردني•	12	8.000	1.45
بنك سوسيته جنرال / الأردن	13	5.612	1.01
الإجمالي		423.871	76.57

• حسب بيانات عام ٢٠٠٧

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	50.061	9.05
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	11.372	2.05
الإجمالي		61.433	11.10

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
بنك HSBC	1	33.000	5.96
بنك ستاندرد تشارترد	2	11.076	2.00
سيتي بنك	3	6.809	1.23
بنك عودة	4	6.787	1.23
بنك لبنان والمهجر	5	5.000	0.90
بنك الكويت الوطني	6	4.200	0.76
مصرف الرافدين	7	1.313	0.24
البنك العقاري المصري العربي	8	0.032	0.01
الإجمالي		68.217	12.33

٩. ترتيب البنوك حسب الربح بعد الضريبة لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	89.000	23.50
البنك العربي	2	73.170	19.32
البنك الأردني الكويتي	3	36.000	9.51
بنك الأردن	4	25.980	6.86
بنك الاتحاد	5	14.064	3.71
بنك القاهرة عمان	6	11.831	3.12
بنك المال الأردني	7	10.217	2.70
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	8	9.200	2.43
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	9	8.310	2.19
البنك الأهلي الأردني	10	6.400	1.69
بنك سوسيته جنرال / الأردن	11	3.854	1.02
البنك التجاري الأردني	12	2.655	0.70
بنك الاستثمار العربي الأردني	-	-	-
الإجمالي		290.681	76.77

- غير متوفر

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	35.141	9.28
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	6.508	1.72
الإجمالي		41.649	11.00

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)
بنك HSBC	1	23.000	6.07
بنك ستاندرد تشارترد	2	7.098	1.87
بنك عودة	3	4.782	1.26
سيتي بنك	4	4.755	1.26
بنك لبنان والمهجر	5	3.000	0.79
بنك الكويت الوطني	6	2.800	0.74
مصرف الرافدين	7	0.691	0.18
البنك العقاري المصري العربي	8	0.191	0.05
الإجمالي		46.317	12.22

١٠. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

أسم البنك	ترتيب ٢٠٠٨	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنك العربي	1	2974	18.73
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1813	11.42
بنك القاهرة عمان	3	1417	8.92
البنك الأهلي الأردني	4	1391	8.76
بنك الأردن	5	1365	8.60
البنك الأردني الكويتي	6	856	5.39
البنك التجاري الأردني	7	476	3.00
بنك الاتحاد	8	463	2.92
بنك المؤسسة العربية المصرفية	9	412	2.59
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	372	2.34
بنك المال الأردني	11	331	2.08
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	12	243	1.53
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	13	213	1.34
المجموع		12326	77.62

ترتيب البنوك الإسلامية

أسم البنك	ترتيب ٢٠٠٨	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنك الإسلامي الأردني	1	1656	10.43
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	368	2.32
المجموع		2024	12.75

ترتيب البنوك الأجنبية

أسم البنك	ترتيب ٢٠٠٨	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
بنك HSBC	1	424	2.67
البنك العقاري المصري العربي	2	275	1.73
بنك ستاندرد تشارترد	3	265	1.67
بنك لبنان والمهجر	4	180	1.13
بنك عودة	5	174	1.10
بنك الكويت الوطني	6	132	0.83
سيتي بنك	7	56	0.35
مصرف الرافدين	8	22	0.14
المجموع		1528	9.62

١١. ترتيب البنوك حسب معدل الموجودات لكل موظف لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	ألف دينار لكل موظف
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1	2,835.39
بنك المال الأردني	2	2,777.03
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	2,497.52
البنك العربي	4	2,417.28
بنك الاتحاد	5	2,281.43
البنك الأردني الكويتي	6	2,070.09
بنك الاستثمار العربي الأردني	6	1,387.10
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	8	1,378.64
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	9	1,297.12
البنك التجاري الأردني	10	1,283.44
البنك الأهلي الأردني	11	1,179.01
بنك الأردن	12	1,073.59
بنك القاهرة عمان	13	819.89
المعدل		1792.12

ترتيب البنوك الإسلامية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	ألف دينار لكل موظف
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	3,048.43
البنك الإسلامي الأردني	2	1,310.59
المعدل		2179.51

ترتيب البنوك الأجنبية

البنك	ترتيب ٢٠٠٨	ألف دينار لكل موظف
مصرف الرافدين	1	6,510.73
سيتي بنك	2	3,797.66
بنك عودة	3	2,478.90
بنك ستاندرد تشارترد	4	2,270.94
بنك HSBC	5	2,176.89
بنك لبنان والمهجر	6	1,922.22
بنك الكويت الوطني	7	1,615.15
البنك العقاري المصري العربي	8	1,200.00
المعدل		2746.56

١٢. ترتيب البنوك حسب صافي الربح قبل الضريبة لكل موظف لعام ٢٠٠٨ (فروع الأردن فقط)

ترتيب البنوك التجارية الأردنية

أسم البنك	ترتيب ٢٠٠٨	ألف دينار لكل موظف
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	66.74
البنك الأردني الكويتي	2	60.75
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	3	44.09
بنك المال الأردني	4	41.30
بنك الاتحاد	5	39.24
البنك العربي	6	35.55
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	7	30.10
بنك الأردن	8	26.89
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	9	26.35
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	21.51
البنك التجاري الأردني	11	20.66
البنك الأهلي الأردني	12	10.78
بنك القاهرة عمان	13	9.97
المعدل		33.38

ترتيب البنوك الإسلامية

أسم البنك	ترتيب ٢٠٠٨	ألف دينار لكل موظف
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	30.90
البنك الإسلامي الأردني	2	30.24
المعدل		30.57

ترتيب البنوك الأجنبية

أسم البنك	ترتيب ٢٠٠٨	ألف دينار لكل موظف
سيتي بنك	1	121.59
بنك HSBC	2	77.83
مصرف الرافدين	3	59.68
بنك ستاندرد تشارترد	4	41.80
بنك عودة	5	39.01
بنك الكويت الوطني	6	31.82
بنك لبنان والمهجر	7	27.78
البنك العقاري المصري العربي	8	0.12
المعدل		49.95

تاسعاً: الموارد البشرية العاملة في البنوك

تاسعاً: الموارد البشرية العاملة في البنوك

١. عدد العاملين

استمر الارتفاع الملحوظ في حجم القوى البشرية العاملة في البنوك للعام الخامس على التوالي، فقد ارتفع عدد العاملين في البنوك من ١٥٠٦٥ موظفاً عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٨٧٨ موظفاً عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ٨١٣ موظفاً، أو ما نسبته ٤, ٥٪.

توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	ذكور	التوزيع النسبي ٪	إناث	التوزيع النسبي ٪	المجموع	نسبة النمو ٪
2004	8715	70.1	3714	29.9	12429	4.3
2005	9135	69.3	4047	30.7	13182	6.1
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد ارتفع عدد الذكور من ١٠١٦٠ موظفاً عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٦١١ موظفاً عام ٢٠٠٨ أي بزيادة قدرها ٤٥١ موظفاً، وعلى الرغم من الارتفاع المطلق في عدد الذكور إلا أن نسبتهم من العدد الكلي للموظفين تراجعت لحساب فئة الإناث من ٤٤, ٦٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣, ٦٦٪ عام ٢٠٠٨، وقد واكب ذلك ارتفاع عدد الإناث العاملات من ٤٩٠٥ موظفة إلى ٥٢٦٧ موظفة أي بزيادة قدرها ٣٦٢ موظفة، وبتن يشكلن في نهاية العام ما نسبته ١٧, ٣٣٪ من العدد الكلي للموظفين .

٢. الاستقالات والتعيينات

عينت البنوك في العام المنصرم ٢٨٥٧ موظفاً وموظفة مقابل ٣١٦٨ في العام السابق، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ٢٢٠٠ موظفاً وموظفة عام ٢٠٠٨ مقابل ٢١٣١ عام ٢٠٠٧.

الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

السنة	الاستقالات•	التعيينات	معدل دوران الموظفين ٪
2004	1015	1554	8.17
2005	1341	2094	10.17
2006	1778	2761	12.55
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86

• تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ

وعليه فقد انخفض معدل دوران الموظفين عام ٢٠٠٨ (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين ١٠٠٪) بالمقارنة مع العام السابق حيث انخفض هذا المؤشر لعام ٢٠٠٨ إلى ٨٦, ١٣٪ مقارنة مع ١٥, ١٤٪ لعام ٢٠٠٧.

٣. المؤهلات العلمية للموظفين

استمر المستوى العلمي للموظفين في البنوك في التحسن عام ٢٠٠٨، حيث وصلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير وبكالوريوس) إلى ٦٥,١٪ من إجمالي عدد الموظفين بالمقارنة مع ٦٣,٠٪ في العام ٢٠٠٧، بالمقابل استمر الهبوط في نسبة العاملين من حملة التوجيهي فباتوا يشكلون في عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٧,٧٪ بعد أن وصلت نسبتهم في عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٤٪. كما وانخفضت نسبة العاملين من حملة الدبلوم من ١٨,٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٧,٤٪ عام ٢٠٠٨.

توزيع العاملين حسب المؤهلات العلمية ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2004	17	0.1	657	5.3	5853	47.1	2963	23.9	1520	12.2	1419	11.4	12429
2005	19	0.1	748	5.6	6582	50.0	2992	22.7	1389	10.6	1452	11.0	13182
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878

٤. التوزيع العمري للموظفين

ارتفعت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٦,٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٧,٣٪ عام ٢٠٠٨، كما وارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٥٤,٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦,٣٪ عام ٢٠٠٨، بينما انخفضت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٨,٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥,٩٪ عام ٢٠٠٨، أما الموظفين الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاما ولا يزالون على رأس عملهم فقد سجلوا ما نسبته ٠,٥٪ من إجمالي عدد العاملين لعام ٢٠٠٨.

توزيع العاملين حسب الأعمار ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	اقل من ٢٥ سنة		٢٥-٣٩ سنة		٤٠-٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2004	1732	13.9	7018	56.5	3584	28.8	95	0.8	12429
2005	1897	14.4	7231	54.8	3938	29.9	116	0.9	13182
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878

٥. الوضع الاجتماعي للعاملين

ارتفعت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في البنوك في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢,٦٪ مقابل ٤٢,٢٪ عام ٢٠٠٧، بينما انخفضت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٥٧,٤ مقابل ٥٧,٨ عام ٢٠٠٧.

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
2004	4135	23.3	8294	66.7	12429
2005	4757	36.1	8425	63.9	13182
2006	6376	45.0	7789	55.0	14165
2007	6364	42.2	8701	57.8	15065
2008	6762	42.59	9116	57.41	15878

٦. التركز الجغرافي للعاملين

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٣٣٨٧موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٣١ , ٨٤٪ من مجموع موظفي البنوك، بينما استأثرت محافظة اربد بنسبة ١٥ , ٥٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء بنسبة ٤٥ , ٣٪ ومحافظة العقبة بنسبة ٤٧ , ١٪ ومحافظة الكرك بنسبة ٢٢ , ١٪ ومحافظة البلقاء بنسبة ٣٠ , ١٪، أما باقي محافظات المملكة فلا تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

التوزيع الجغرافي للعاملين كما في نهاية ٢٠٠٨

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين
العاصمة	13387	84.31
اربد	818	5.15
الزرقاء	547	3.45
العقبة	234	1.47
البلقاء	206	1.30
الكرك	193	1.22
المفرق	96	0.60
مادبا	103	0.65
جرش	85	0.54
معان	103	0.65
الطفيلة	47	0.30
عجلون	59	0.37
المجموع	15819	100

- التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)×١٠٠٪

توزيع العاملين لدى البنوك حسب محافظات المملكة لعام ٢٠٠٨

اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2781	39	62	8	23	10	9	14	9	4	6	9
البنك الأهلي الأردني	1184	52	32	30	16	17	14	11	11	0	13	11
بنك القاهرة عمان	1089	134	62	34	19	31	11	10	15	0	0	12
بنك الأردن	1152	95	33	11	12	11	9	9	11	10	0	12
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1446	135	70	37	12	32	12	26	11	10	7	15
البنك الأردني الكويتي	757	26	33	12	13	4	6	0	0	0	0	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	337	15	10	0	10	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	392	28	11	19	11	8	7	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	981	193	163	55	24	76	25	33	28	35	21	22
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	217	7	9	0	10	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية	386	8	5	0	13	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	410	24	9	0	20	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال/ الأردن	189	5	5	0	6	4	4	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	312	6	6	0	7	0	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	319	10	26	0	7	0	6	0	0	0	0	0
بنك HSBC	424	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	234	10	11	0	10	0	0	0	0	0	0	10
مصرف الرافدين	22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	56	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	253	7	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	158	10	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	122	0	0	0	10	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	166	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	13387	818	547	206	234	193	103	103	85	59	47	96

عاشراً: نشاطات الجمعية عام ٢٠٠٨

عاشراً: نشاطات الجمعية عام ٢٠٠٨

قامت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠٠٨ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني.

وفيما يلي ابرز نشاطات الجمعية لعام ٢٠٠٨:

١- الهيئة العامة

* اجتماع الهيئة العامة لعام ٢٠٠٨

عقدت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن اجتماعها السنوي العادي في مقر الجمعية وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٨/٥/٨ برئاسة د. ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة الجمعية وبحضور أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنوك أعضاء الهيئة العامة من الرؤساء التنفيذيين والمديرين العامين وبحضور مدقق الحسابات القانوني للجمعية ومدير عام جمعية البنوك.

أقرت الهيئة العامة للجمعية التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام ٢٠٠٧، وكذلك تم إقرار الحسابات الختامية والمصادقة على تقرير مدققي الحسابات للعام ٢٠٠٧، كما تم إقرار الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٨.

٢- مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٠٨ خمسة اجتماعات ناقش خلالها مواضيع مختلفة تهم الجهاز المصرفي والبنوك الأعضاء، وقد اتخذ مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٠٨ مجموعة من القرارات من أهمها ما يلي:

١. الموافقة على العرض المقدم من Arab Advisors Group لإعداد دراسة مقارنة حول القطاعات المصرفية في كل من الأردن والإمارات ومصر ولبنان.
٢. الموافقة على تعيين السيد فايق حجازين رئيساً لتحرير مجلة البنوك.
٣. الموافقة على تنسيب السيد المدير العام بتشكيل لجنة تقنية المعلومات على غرار اللجان المشكلة في الجمعية.
٤. شراء الدراسة المسحية المعدة من قبل السادة مجموعة المرشدين العرب حول «Jordan Retail Banking Use and Perceptions Survey» وتوزيعها مجاناً على البنوك الأعضاء.
٥. إيقاف رسوم الاشتراك السنوية للأعضاء لعام ٢٠٠٩، وذلك نظراً لوجود رصيد فائض لدى الجمعية بمبلغ (١,٩٠٩,٠٤٤) مليون وتسعمائة وتسعة آلاف وأربعة وأربعون ديناراً، كما تبينه أرصدة الجمعية لدى البنوك بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦، وأن يتم تغطية العجز للسنة المالية ٢٠٠٩ من رصيد الجمعية الحالي، على ان لا يقل رصيد الجمعية عن مبلغ مليون دينار، وقرر المجلس عرض موضوع إيقاف رسوم الاشتراك لعام ٢٠٠٩ على الهيئة العامة لإقراره.

وفيما يتعلق بعلاقة الجمعية والبنوك الأعضاء مع البنك المركزي الأردني، اطلع مجلس إدارة الجمعية على قرار البنك المركزي المتعلقة بتخفيض سعر اتفاقيات إعادة الشراء وسعر إعادة الخصم وسعر فائدة الإيداع للدينار بمقدار ٥٠ نقطة. وقرر المجلس إرسال كتاب شكر إلى محافظ البنك المركزي بخصوص تخفيض أسعار الفائدة، والطلب إليه ان يتم تخفيض الاحتياطي الإجباري إلى الحد الأدنى المقرر في القانون ليصبح ٥٪ بدلاً من ٩٪ .

كما اطلع مجلس إدارة الجمعية على التعليمات المعدلة لتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية وناقشها بنداً بنداً وأقر بان التعليمات المعدلة جيدة وتصب في مصلحة البنوك. وقرر المجلس الطلب من البنك المركزي الأردني إجراء بعض التعديلات على عدد من التعليمات ومنها:

- أن يتم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي إلى الحد الأدنى الذي تنص عليه المادة (٤٢/أ) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ بدلاً من ٩٪.
- أن يتم التوقف عن اعتبار التسهيلات التي يتم هيكلتها، بغض النظر عن عدد مرات الهيكلة، ضمن التسهيلات تحت المراقبة أو غير العاملة، في حال قيام العميل بخدمة الدين، وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٩ نظراً للظروف الاقتصادية والمالية المحلية والدولية الراهنة.
- أن يتم إعفاء العميل من تسديد دفعة نقدية أولى لا تقل عن ١٠٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية في حالة إعادة الجدولة للمرة الأولى إذا أمكن تغطية الدين بضمانات كافية.
- السماح للبنوك بإعطاء تسهيلات للعملاء تحت المراقبة إذا تمكن العميل من تعزيز الضمانات وإحضار ضمانات جديدة .
- عدم تصنيف جميع حسابات العميل في حال انطباق شروط أحد حساباته ضمن الديون تحت المراقبة.
- أن يشمل استثناء الحسابات المتعلقة بتنفيذ مشاريع من شرط وجوب التصنيف بأنها غير عاملة (والمنصوص عليها في البند (٧/ خامساً) من تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة رقم (٢٠٠٦/٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣)، أن يشمل المشاريع التجارية، والفنادق، والإسكان، والمقاولات وليس فقط المشاريع التي يكون لها محاسبة مستقلة ومضمونة بحوالات حق أو مصادر سداد محددة وتدفقات نقدية كافية ولا يجود لها ارتباطات بالحسابات الأخرى للعميل.
- تعديل المادة (٤٨/ب) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠م والمتعلقة بتملك البنوك للعقارات، بحيث يتم رفع المدة المسموح بها للبنوك تملك العقار من سنتين إلى أربع سنوات، أو أن لا يتم احتسابها ضمن رأس المال التنظيمي للبنك.

* اللقاء السنوي بين معالي محافظ البنك المركزي الأردني والإدارات العليا في البنوك

درجت جمعية البنوك ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على عقد لقاء سنوي بين محافظ البنك المركزي والإدارات العليا في البنوك العاملة في الأردن، وبالتعاون والتنسيق بين البنك المركزي وجمعية البنوك عقد بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥ في جمعية البنوك اللقاء السنوي بين معالي محافظ البنك المركزي الأردني والإدارات العليا في البنوك بحضور أكثر من ٦٠ ممثلاً عن القطاع المصرفي.

وركز معالي المحافظ في كلمته على أن الدراسات تؤيد استمرار ربط الدينار بالدولار بسعره الحالي، وحول سياسة البنك المركزي تجاه الجهاز المصرفي جدد معالي المحافظ التأكيد على سياسة تجميع وحدات الجهاز المصرفي لتكون كبيرة وقادرة على المنافسة إقليميا ودوليا ولتتجاوز مشكلة حجم السيولة وشح الموارد البشرية وحجم الودائع، وتخضع للمعايير التي أعدتها دائرة الرقابة على البنوك بالتعاون مع جهات إقليمية ودولية.

وكان اللقاء فرصة للحوار البناء والهادف والتفاعل الايجابي في القضايا التي تهم الجهاز المصرفي.

* استقبال محافظ البنك المركزي الروماني

استقبل مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٨ محافظ البنك المركزي الروماني والسفير الروماني في المملكة بحضور محافظ البنك المركزي الأردني د. أمية طوقان ونائب المحافظ السيدة خلود السقاف ومدير عام جمعية البنوك، وتم بحث آفاق التعاون بين البنوك الأردنية والبنوك الرومانية وتبادل الخبرات بين الجانبين.

٣- تعليمات البنك المركزي الأردني

* مشروع التعليمات المتعلقة بمعيار بازل II

اعد البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٩ مشروع التعليمات المتعلقة بمعيار بازل II وطلب من الجمعية إبداء الملاحظات حول التعليمات. وقد وزعت الجمعية مشروع التعليمات على البنوك الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حول المشروع ، وقد ورد

إلى الجمعية ملاحظات من ١٢ بنكاً وتم إرسال تلك الملاحظات والمقترحات إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣ .

* مشروع تعليمات نسبة التوظيفات بالدينار الأردني

وزعت الجمعية مشروع التعليمات على البنوك الأعضاء وطلبت منها إبداء ملاحظاتها حول المشروع، وقد ورد إلى الجمعية ملاحظات من ثمانية بنوك، حيث تم إرسالها إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣.

* أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية

قامت الجمعية بإرسال كتاب للبنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ تبين فيه ملاحظات البنوك حول تعليمات المقاصة الالكترونية وتبين فيه أيضاً انه لا مانع لدى البنوك من إزالة سبب وفاة الساحب من ضمن الأسباب الموجبة لإعادة الشيك، وصدر تعميم بذلك من البنك المركزي للبنوك.

* مشروع تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق

اعد البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٤ مشروع تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق وطلب من الجمعية إبداء الملاحظات حوله. وقد وزعت الجمعية مشروع التعليمات على البنوك الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حول المشروع، وقد ورد إلى الجمعية ملاحظات من ١٢بنكاً وأرسلتها الجمعية إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥.

* تعميم البنك المركزي حول تضمين كشوفات العملاء نسب الفوائد والعمولات

اصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٧ تعميم إلى كافة البنوك المرخصة يطلب فيه ضرورة تضمين كشوفات حسابات عملاء البنوك بشكل واضح ومفهوم نسب الفوائد والعمولات على الودائع والتسهيلات وطريقة وتاريخ احتسابها خلال الفترة التعاقدية ونسب فوائد التأخير ونسب الفوائد على تجاوز السقوف الائتمانية المقررة للعملاء، وأعطى البنوك مهلة لتطبيق التعميم اعتبارا من ٢٠٠٨/٣/٣١. وقد عقدت الجمعية اجتماعاً بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٠حضره ممثلين عن البنوك الأعضاء لمناقشة الموضوع، والطلب إلى البنك المركزي إمكانية توضيح مزيد من التفاصيل عن ما تتضمنه كشوفات العملاء وإعطائهم وقتاً أطول لتنفيذ ذلك، وتمت مخاطبة البنك المركزي بذلك وقد جاء رد البنك المركزي على كتاب الجمعية موضحا ان الهدف من التعميم هو تحقيق مزيد من الشفافية من قبل البنوك في تعاملاتها مع عملائها، وان الأمر متروك لكل بنك لتلبية متطلبات مضمون التعميم بالطريقة التي يراها مناسبة. هذا ولا يوجد لدى البنك المركزي ما يمنع من تمديد فترة تطبيق مضمون التعميم أعلاه لمدة ثلاثة أشهر للبنوك التي لم تتمكن من إدخال التعديلات المناسبة على أنظمتها. هذا وقد تم تعميم كتاب البنك المركزي على البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١.

* قرار البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع العملاء نقطة مئوية واحدة

قرر البنك المركزي الأردني رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع العملاء بالدينار والعملات الأجنبية لدى البنوك المرخصة نقطة مئوية واحدة من ٨٪ إلى ٩٪ اعتبارا من ٢٠٠٨/٦/١٧. وقد جاء ذلك القرار بهدف تأكيد الحرص على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار بالنسبة للمتغيرات المحلية وأهمها التوقعات المستقبلية لمستويات الأسعار وضرورة ان تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار حرص السياسات النقدية والمالية على إيجاد البيئة المناسبة لاحتواء الضغوط التضخمية. كما جاء هذا الإجراء في ظل استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية كالنفط والغذاء والتي ساهمت في زيادة معدلات التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى من هذا العام.

* المركزي يرفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي نقطة مئوية

رفع البنك المركزي الأردني نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع العملاء بالدينار وبالعملات الأجنبية لدى البنوك المرخصة نقطة مئوية واحدة

مرة أخرى هذا العام لاحتواء الضغوط التضخمية، ولتصبح ١٠ بالمائة بدلا من ٩ بالمائة اعتباراً من ٢٠٠٨/٩/٢.

ويهدف إجراء البنك المركزي إلى تأكيد الحرص على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار بالنسبة للمتغيرات المحلية وأهمها التوقعات المستقبلية لمستويات الأسعار وضرورة أن تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار حرص السياسات النقدية والمالية المنضبطة على خلق البيئة المناسبة لاحتواء الضغوط التضخمية. وقال المركزي انه سيتابع دراسة المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وسيتخذ أي إجراءات يراها ضرورية للحد من الأثر السلبي للتوقعات التضخمية على مستويات الأسعار.

* المركزي يخفض أسعار الفائدة نصف نقطة والاحتياطي النقدي الإلزامي نقطة

قررت لجنة السوق المفتوحة تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية لدى البنك المركزي بمقدار ٥٠ نقطة أساسية أي ٠,٥٪ اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ وعلى النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم (٦,٢٥٪) بدلاً من (٦,٧٥ ٪) سنوياً.
- سعر اتفاقيات إعادة الشراء (٦,٠٠ ٪) بدلاً من (٦,٥٠ ٪) سنوياً.
- سعر نافذة الإيداع للدينار (٤,٠٠ ٪) بدلاً من (٤,٥٠ ٪) سنوياً.

* المركزي يعدّل تعليماته للبنوك للتخفيف من قيود التسهيلات

عدل البنك المركزي بعض بنود تعليماته للبنوك للتخفيف من شروط الاقتراض وسداد القروض. وكان ومن أبرز التعديلات، تمديد الفترة الممنوحة لتغطية حسابات الجاري مدين والتي كانت تحددها التعليمات بثلاثين يوماً ، لتصبح ٩٠ يوماً والتي تمس القطاع التجاري تحديداً، كما خففت التعديلات من شروط سابقة كانت تطلب إلى العملاء تحريك حسابات الجاري مدين أربع مرات خلال الفترة إلى مرتين .

وبين المركزي أن تعديل التعليمات لا يعني وجود مشاكل في سداد القروض ، لكنها تهدف إلى تخفيف قيود طلب إلى البنوك الالتزام بها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبموجب التعليمات طالب المركزي إبداء بعض التشدد في مواجهة حالة عدم اليقين والمخاوف التي امتدت جراء الأزمة وأكد للبنوك التخفيف من بعض القيود بتعديل تعليمات سابقة منها ما يتعلق بأخذ المخصصات مقابل الديون ، تسهيلاً على المقترضين ولإتاحة المجال أمام البنوك لتحريك الائتمان لكن من دون الإضرار بالجهاز المصرفي ومنعته.

وجاءت التعديلات نتيجة شعور عام بين الأوساط أن البنوك تتشدد في منح التسهيلات، وما فعله المركزي بتعديل بعض تعليماته للبنوك هو محاولة التأثير عليها من أجل تخفيف القيود.

* تعميم البنك المركزي إلى البنوك الأعضاء للتخلص من العقارات التي تستملكها البنوك

ناقشت اللجنة المالية والقانونية موضوع التعميم واقترحت على الجمعية إرسال كتاب إلى البنك المركزي يبين انه في سبيل الحد من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فانه من الحكمة ان يقوم البنك المركزي بإعادة النظر بالتعميم للأسباب التالية:

- ان طرح البنوك لهذه العقارات للبيع بالسوق قد يترتب علية فهم خاطئ من قبل العملاء وقد يؤدي إلى نشر إشاعات عديدة قد تطال القطاع المصرفي بشكل عام وبعض البنوك بشكل خاص في الوقت الذي نسعى فيه لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي الأردني.
- سيكون لعمليات التخلص من العقار تأثيرات مباشرة على زيادة تباطؤ قطاع العقارات.
- ان ازدياد تخوف العملاء من شراء العقارات من البنوك نتيجة حالات الطعن فيها يجعل من مسألة التخلص من هذه العقارات أمر صعب خلال الفترة التي تحددها التعليمات.
- هنالك صعوبة في تسويق هذه العقارات وخصوصاً الحصص والمشاع في الوقت الحالي.

- ان أجزاء كبيرة من هذه المحفظة تم الطعن في إجراءات التنفيذ عليها وهي في القضاء ولا يستطيع البنك التصرف فيها .

وبالرغم من محاولة البنك المركزي الأردني تبديد حالة القلق التي تسود العملاء إلا أن تداعيات تطبيق التعليمات أعلاه بشتى الطرق والإعلان عن نية البنوك لبيعها العقارات بأسعار تشجيعية في سبيل التخلص منها من شأنها أثارة نوع جديد من حالة عدم الثقة والقلق التي قد تطال القطاع المصرفي الأردني بشكل عام.

ولدرء هذه التداعيات وتحييد جهازنا المصرفي واقتصادنا الوطني من انعكاسات الأزمة وليغدو أكثر سلامه وأكثر قوة، نقترح تجميد تنفيذ هذه التعليمات لحين استقرار الوضع الاقتصادي والمالي العالمي والمحلي أو على اقل تقدير حتى نهاية عام ٢٠٠٩ لما فيه مصلحة كافة الجهات ذات العلاقة.
وقد استجاب البنك المركزي لهذا الطلب حيث جمد العمل بالتعميم رقم ١٨١٢/١/١٠.

٤ - قضايا السياسة العامة

* استيفاء الطوابع على سندات رهن الأسهم

طلبت وزارة المالية من البنوك العاملة في الأردن استيفاء رسوم طوابع الواردات على سندات أو عقود رهن الأوراق المالية عند تنفيذ عملية رهن الأوراق المالية وبنسبة (٠,٠٠٣) ثلاثة بالألف على قيمة الرهن، حيث أرسل البنك الأردني الكويتي كتاب للوزارة المالية يطلب فيه إضافة عبارة تستثنى سندات رهن الأسهم من استيفاء رسوم الطوابع إذا كانت تابعة لعقد آخر استوفيت عليه تلك الرسوم.

قامت الجمعية بعرض الموضوع على اللجنة القانونية، وتم إرسال كتاب إلى وزارة المالية بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ يتضمن الرأي القانوني للبنوك بشأن هذا الموضوع.ولم تتلقى الجمعية رد وزارة المالية على كتابي الجمعية والبنك الأردني الكويتي.

* استبدال آلات التخليص البريدي القديمة بأخرى حديثة

أرسل البريد الأردني كتاب للبنوك يتضمن ضرورة استبدال آلات التخليص البريدي القديمة المتوفرة في البنوك بآلات حديثة (digital) ومطابقتها للنظام المعتمد في البريد الأردني وتحديد مواقع تركيبها وذلك بموعد أقصاه تاريخ ٢٠٠٨/١/٣١ .

اعترض احد البنوك الأعضاء على النظام من خلال كتاب رسمي للبريد الأردني وبعث بنسخة منه إلى الجمعية وبدورها عممت الجمعية كتاب البنك على كافة البنوك الأعضاء.

وبهدف التوصل إلى اتفاق بين البنوك والبريد الأردني حول النظام الجديد (digital)، تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ بين البنوك الأعضاء والبريد الأردني في مقر الجمعية، حيث تم استعراض وجهة نظر كل طرف. وتم الطلب من السادة شركة البريد الأردني توجيه رسالة جديدة لجمعية البنوك لتوضيح مدى الاستجابة لمطالب البنوك، وفعلا أرسلت شركة البريد الأردني للجمعية بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠ كتاباً يتضمن استجابتها لملاحظات البنوك.

وتم عقد اجتماع ضم ممثلين عن البريد الأردني والجهات الموردة لآلات التخليص البريدية الرقمية مع ممثلي البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٦، وخلال الاجتماع أيد رئيس مجلس إدارة البريد الأردني وجهة نظر البنوك الأعضاء بان يتم إعطاء الفرصة لشركات منافسة للدخول بالعطاء، وانه يمكن إعطاء فترة من (٢-٣سنوات) للبنوك لاستبدال الآلات القديمة بأخرى حديثة.

وقام البريد الأردني بإعادة الطلب من الجهات الموردة لآلات التخليص البريدي قديم عروض مالية وفنية مع إعطائهم فترة لتقديم تلك العروض حتى ٢٠٠٨/٦/٥ ، إلا ان الجهات الموردة لم تستجب لطلب البر يد الأردني.

* تعليمات هيئة الأوراق المالية

أصدرت هيئة الأوراق المالية بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٢٠٠٧/٧٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦، تعليمات تتعلق بالأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنه ٢٠٠٧، والأسس والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بإعداد البيانات المالية السنوية والمرحلية لسنة ٢٠٠٧.

وبهدف الوصول إلى ملاحظات موحدة للبنوك عقدت الجمعية اجتماعاً للمدراء الماليين للبنوك الأعضاء وذلك لمناقشة تعليمات هيئة الأوراق المالية، واستمزجت الجمعية آراء وملاحظات البنوك حول هذا الموضوع .

أرسلت الجمعية آراء وملاحظات البنوك حول هذا الموضوع بتاريخ ٢٠٠٨/١/٩ لهيئة الأوراق المالية، وقد نشرت هيئة الأوراق المالية التعليمات المعدلة على موقعها الالكتروني التي أشارت إلى أن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١١ النظر بالملاحظات التي وردت للهيئة من جمعية البنوك، وقرر ما يلي:

- اعتبار المادة (ثالثا) من التعليمات المشار إليها أعلاه فقره (أ) من نفس المادة.
- إضافة فقره جديدة (ب) على المادة (ثالثا) تنص على ما يلي: " يجوز وبقرار من مجلس إدارة الشركة، بناء على تقدير المجلس لمخاطر محفظة الموجودات المالية المتوفرة للبيع، تخفيض المبلغ المطلوب استثناؤه من الإرباح القابلة للتوزيع الوارد في الفقرة (أ) أعلاه، شريطة أن لا يقل المبلغ المستثنى في أي حال عن الرصيد السالب (المدين) لحساب التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات المالية المتوفرة للبيع".

وفي ضوء الأزمة المالية العالمية عقدت جمعية البنوك اجتماعاً آخر لممثلين عن البنوك لمناقشة تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير الواجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة، والصادرة عن هيئة الأوراق المالية بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٢٠٠٧/٧٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦، والتي تقتضي الاعتراف بخسائر إعادة التقدير للموجودات المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في بيان الدخل في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الموجودات بنسبة ٢٠٪ فأكثر من كلفة الاستثمار عند الشراء واستمر هذا الانخفاض لمدة تسعة أشهر فأكثر.

وأشار المجتمعون إلى انه في ضوء الأزمة المالية العالمية الطارئة الاستثنائية والعميقة والانخفاض غير الطبيعي والاستثنائي في القيمة السوقية لمعظم الموجودات المالية المتوفرة للبيع والذي قد تجاوز ٥٠٪ اعتباراً من بداية الأزمة المالية العالمية، فقد أصبح معيار انخفاض القيمة السوقية للموجودات المالية المتوفرة للبيع بنسبة ٢٠٪ غير مناسباً. وعلى الرغم من ان الانخفاض الذي حصل على القيمة السوقية لم يتجاوز تسعة أشهر منذ بداية الأزمة إلا ان مدة التسعة أشهر غير كافية للحكم على ان الانخفاض في قيمة الموجودات المالية هو انخفاض دائم ويتطلب الاعتراف بخسائر التدني.

وطالب المجتمعون بتوجيه كتاب إلى هيئة الأوراق المالية لإعادة النظر في البند ثانياً من التعليمات المشار إليها أعلاه بما يخدم المصلحة العامة للشركات وللاقتصاد الوطني وذلك لتجنب تحقيق خسائر غير مبررة للشركات الوطنية، وقد طالبت البنوك هيئة الأوراق المالية بإجراء ما يلي:

- تجميد تطبيق التعليمات أعلاه لهذا العام ٢٠٠٨ نظرا للظروف المالية العالمية والمحلية الاستثنائية وغير الطبيعية والتي لا تعكس الأوضاع المالية الحقيقية والطبيعية للشركات في المملكة ولا تعكس قيمة موجوداتها السوقية العادلة، على ان يعاد النظر بهذه التعليمات بعد انتهاء الظروف الاستثنائية أو على اقل تقدير في نهاية عام ٢٠٠٩.
- دراسة رفع نسبة الانخفاض في الموجودات المالية المتوفرة للبيع من ٢٠٪ إلى ٥٠٪، وتمديد الفترة لتصبح ١٢ شهراً بدلاً من تسعة أشهر.

وقد جاء رد هيئة الأوراق المالية على صورة توضيح بان هيئة الأوراق المالية قد بادرت لإصدار التعليمات لمساعدة الشركات ومدققيها الخارجيين في اعتماد أسس موحدة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية عملاً بمتطلبات التشريعات النافذة، وتحقيقاً للانسجام مع الممارسات الدولية، مما يعزز صدقية البيانات المالية وشفافيتها محلياً ودولياً، وينعكس إيجاباً على سوق المال الوطني.

* قانون المالكين والمستأجرين

أرسلت وزارة العدل كتاباً للجمعية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠ يتعلق بتوجيهات جلالة الملك المعظم لإجراء حوار ايجابي حول قانون المالكين والمستأجرين للخروج بحلول تراعي الأمن الاجتماعي والعدالة، وعلية طلبت وزارة العدل من الجمعية تزويدها بآراء البنوك ومقترحاتهم حول القانون.

وبهدف التوصل إلى حلول ومقترحات موحدة من البنوك تراعي الأمن الاجتماعي والعدالة حول قانون المالكين والمستأجرين ، تم مناقشة القانون خلال اجتماع اللجنة القانونية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١/٨،حيث بينت اللجنة انه يجب الوقوف عند هذا القانون ودراسته لان البنوك تعتبر مالكه ومستأجره، وتم تشكيل لجنة مصغرة لإعداد ملاحظاتها حول القانون وتم اعتماد ملاحظات اللجنة القانونية المصغرة وإرسالها بموجب كتاب إلى معالي وزير العدل يبين ملاحظات ومقترحات البنوك الأعضاء على القانون بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦.

وقد تركزت ملاحظات البنوك على إلغاء نص عدد من المواد أو إضافة أو تعديل بعض المواد الأخرى، حيث اقترحت البنوك إلغاء نص المادة (٨) من القانون الأصلي والاستعاضة عنها بالنص التالي: (لا تقبل الطلبات المتعلقة بتنفيذ السندات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون ، إذا مضى على قابليتها للتنفيذ أو على آخر إجراء تم فيها مدة خمسة عشر سنة).

وإضافة فقرة جديدة على المادة ٢٨ تنص على: (لا يجوز الحجز على الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون والمستخدمون والمتقاعدون والعمال إلا بمقدار ثلث إجمالي ما يتقاضونه باستثناء الحجز من أجل دين النفقة المحكوم بها على المدين). وإلغاء نص المادة ٣٦ والاستعاضة عنها بالفقرة التالية: (يتناول الحجز كل دين ينشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه إلى وقت الإقرار بما في ذلك الذمة ما لم يكن الحجز واقعاً على مال بعينه) مع وإضافة الفقرتين التاليتين على نفس المادة : (إذا كان للمحجوز لديه عدة فروع فلا ينتج الحجز أثره إلا بالنسبة إلى الفرع الذي عينه الحاجز)، (إذا وقع الحجز على أموال المدين لدى البنوك المرخصة فلا يتناول الحجز أية حقوق مستقبلية أو احتمالية أو موعوداً بها ناشئة عن القروض والتسهيلات المصرفية المقدمة من البنوك للمدين إذ لا يتناول الحجز إلا الدين الذي يترتب للمدين نتيجة إجراء البنك المقاصة مع ما للمدين وما عليه من التزامات). وإلغاء نص المادة ٣٧ ويستعاض عنه بالفقرة التالية: (إذا لم يقدم المحجوز لديه إقراراً بما في ذمته، أو قرر غير الحقيقة أو أخفى عن قصد الأوراق الواجب عليه تقديمها لتأييد تقريره وكان ذلك سبباً لعدم تمكن الحاجز من ارتضاء الدين المحجوز من أجله كلياً أو جزئياً جاز للحاجز أن يقيم دعوى وفقاً للأوضاع المقررة في القانون ضد المحجوز لديه للمطالبة بما فات عليه اقتضائه من أموال المحجوز عليه الثابتة بذمة المحجوز لديه، وفي مطلق الأحوال يكون المحجوز لديه ملزماً برسوم ومصاريف وأتعاب المحاماة الناشئة عن تلك الدعوى).

* مشاريع تعديل قوانين وأنظمة

أرسلت وزارة العدل للجمعية كتاباً تطلب فيه اقتراحات وملاحظات البنوك على عدة قوانين وتشريعات وذلك تنفيذاً الإستراتيجية تطوير القضاء للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وقد شملت الإستراتيجية تطوير القوانين التالية: (قانون العقوبات، قانون التنفيذ، قانون أصول المحاكمات الجزائية،

قانون البينات، قانون الكاتب العدل، قانون أصول المحاكمات المدنية).

وبهدف الوصول إلى اقتراحات وملاحظات موحدة من البنوك حول التشريعات السابقة، أرسلت الجمعية كتاب تطلب فيه من البنوك الأعضاء ملاحظاتهم حول القوانين واستمزجت الجمعية آراء البنوك ،حيث تبين أن المدة المعطاة للبنوك لدراسة القوانين غير كافية . لذلك تم إرسال كتاب إلى معالي وزير العدل لإعطاء البنوك مهلة أطول لدراسة القوانين.

وتم عقد اجتماع خاص لمناقشة التشريعات وتبين أن قانون التنفيذ وقانون البينات هي القوانين التي تهم البنوك وهي القوانين التي سبق دراستها في الجمعية، وتم تشكيل لجان مصغرة لمراجعة وتنقيح الملاحظات على قانون التنفيذ وقانون البينات. وتم إرسال كتاب إلى معالي وزير العدل يبين ملاحظات ومقترحات البنوك الأعضاء على قانون التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦.

ونظرا للارتفاع الكبير والمستمر للدعاوي التي يقيمها المدينون المتعثرون المحكومون للطعن بإجراءات التنفيذ على عقاراتهم، مما يحرم البنوك من التصرف بالعقارات وتسييلها عن طريق بيعها للراغبين بشرائها، وجه احد البنوك بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ كتابا إلى معالي وزير العدل يتمنى فيه تشكيل لجنة مشتركة من اللجنة القانونية في جمعية البنوك ووزارة المالية أو ديوان التشريع لصياغة التعديلات المناسبة على قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين.

وقامت الجمعية بإرسال كتاب آخر لمعالي وزير العدل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٣ أكدت فيه ما جاء في كتاب البنك العضو والذي يعبر عن حال البنوك والقطاع المصرفي الأردني، وتؤيد اقتراح البنك بتشكيل اللجنة المشتركة.

* معاملات تنفيذ الدين التي تمت لدى دوائر تسجيل الأراضي

بعد صدور قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٧/٢٠٤٤ و القرار ٢٠٠٧/٤٣٠ التبليغات التي أوجبها القانون للمدين والراهن والتي تتم من خلال المراكز الأمنية بموجب تعليمات التنفيذ لدى دائرة الأراضي المادة ١/ب/٢ واتجاه محكمة التمييز بإبطال كافة التبليغات التي تمت من خلال المراكز الأمنية. تم طرح الموضوع على اللجنة القانونية لبحث الإشكالات والأضرار الناتجة عن صدور قرارات التمييز.

تم الطلب من كافة أعضاء اللجنة تقديم مقترحاتهم ليتم اعتماد هذه المقترحات من قبل اللجنة القانونية، ومن ثم تشكيل لجنة مصغرة لصياغة مقترحات اللجنة لاعتمادها وتقديمها إلى الجهات المعنية. كما قام احد البنوك الأعضاء بتوجيه كتاب إلى دولة رئيس الوزراء بين فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية القانونية المترتبة على صدور قرار محكمة التمييز.

* مشروع قانون الشركات

ورد لجمعية البنوك من دائرة مراقبة الشركات كتاب بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٦ يبين أن لدى دائرة مراقبة الشركات مشرع معدل لقانون الشركات مرتكزاً على المشروع الذي قدم عام ٢٠٠٧ وقد كانت جمعية البنوك قد قدمت مقترحات سابقة على مشروع القانون بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٣.

تم عرض الموضوع ومناقشته في اجتماع اللجنة القانونية بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤، وتم إرسال كتاب لعطوفة مراقب الشركات يبين مقترحات البنوك بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٧، وقد تضمن الكتاب تعديلات حول: أولويات توزيع ناتج التصفية، والسماح للشركات مناطق الحرة والأجنبية غير العاملة بنص القانون بان تقترض من البنوك لتمويل عملياتها التجارية التي تتم خارج المملكة، والسماح بتفويض رئيس مجلس الإدارة للغير بأداء الشهادة لدى المحاكم ويمكن أن تبلغ صيغة الشهادة خطيا وان تكون على وقائع محددة.

* بحث مطالب العاملين في قطاع الإسكان والإنشاءات

تدارس العاملون في القطاع المصرفي والعاملون في قطاع الإسكان والإنشاءات مطالب قطاع الإسكان من الجهاز المصرفي ليتمكنوا من القيام بدورهم

على أكمل وجه في تلبية الاحتياجات المحلية من خدمات الإسكان وقطاع الإنشاءات.

وطالبوا في الاجتماع الذي ترأسه محافظ البنك المركزي في مقر جمعية البنوك بحضور رئيس جميعه البنوك وأمين عمان وأمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان طالبوا البنوك بإعطاء تسهيلات إضافية للعاملين في الإسكان وإعادة النظر في تعريف القطاعات وعملية تحديد التمويل لنشاط الإسكان كنسبة من التركزات المالية للبنوك.

ومثل البنوك في الاجتماع رؤساء مجالس إدارة ومدراء عامين فيما مثل العاملين في قطاع الإسكان رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان والعاملين في الإنشاءات نقيب مقاولي الإنشاءات.

ووعد محافظ المركزي بدراسة مسألة إعادة النظر في تعريف النشاطات الاقتصادية خاصة المرتبطة بالإنشاءات والإسكان والتسهيل على العاملين في قطاع الإسكان وحسب حالة كل مقترض.

كما طالبوا الحكومة والجهاز المصرفي تقديم إعفاءات ضريبية وتخفيض أسعار الفائدة مثلما طالبوا في تسهيل إجراءات منح القروض للمواطنين خاصة فيما يتعلق بمدة القرض وتقييم الضمانات لإتاحة الفرصة أمام اكبر عدد من المواطنين للاستفادة من المشروعات السكنية.وأبدت البنوك كل التفهم لمطالب العاملين في الإسكان وأكدت جاهزيتها للتعاون مع قطاع الإسكان المحلي.

* مشروع قانون التصفية والإفلاس والإعسار

بدأت اجتماعات لجنة صياغة مشروع قانون التصفية والإفلاس والإعسار لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة في مستهل شهر تموز من العام الحالي بمبادرة من دائرة مراقبة الشركات وبالتعاون مع برنامج سابق الممول من قبل وكالة الإنماء الأمريكية USAID. وقد تم دعوة جمعية البنوك في الأردن لتكون ممثلة باللجنة المصغرة ليتم اعتماد مشروع قانون عصري يحمي حقوق الدائنين المرتهنين والأولوية في استيفاء ديونهم وبيان ما هو متبع في القوانين الدولية و خاصة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومدى تطبيق تلك القواعد وبما يتلاءم والقواعد القانونية المطبقة لدينا في الأردن. ويذكر ان اللجنة الخاصة بإعداد المشروع ناقشت أهمية إدخال مبدأ "إعادة الهيكلة" للمؤسسات التي يمكن أن تكون عرضة للإفلاس و التصفية ومدى تطبيق تلك القواعد المعروفة عالميا لتطبق وفق النظام القانوني الأردني وما هي المبررات و سلبياته وإيجابياته ، وتم التأكيد على أهمية اختصاص البنك المركزي الأردني ومؤسسة ضمان الودائع في حال إفلاس وتصفية أي مؤسسة مصرفية أردنية – لا سمح الله – في كامل مراحل تلك التصفية.

* قانون الضريبة الجديد

عقدت الجمعية اجتماعاً موسعاً لمناقشة قانون ضريبة الدخل حضرة ممثلين قانونيين وماليين عن البنوك الأعضاء، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لصياغة مقترحات البنوك.

وقد تركزت النقاشات حول المشروع المقدم من قبل الحكومة و المقترحات التي قدمت من قبل البنوك سابقاً فيما يتعلق بمبدأ إقليمية وعالمية الضريبة ومصادر الدخل الوظيفي والاستثماري ومصادر الدخل المعفاة والإرباح الرأسمالية الناتجة عن المتاجرة بالأسهم والعقارات والتعويضات المقطوعة الناتجة عن إصابات العمل والوفاة ومخصصات الديون الهالكة والمشكوك فيها للبنوك والشركات المالية وإعفاءات التبرعات التي كان القانون الحالي يقرها وإعادة العمل بإعفاء رواتب التقاعد ومبلغ المكافأة المقطوع وتعويض نهاية الخدمة وإعادة العمل بالخصم التشجيعي الممنوح حاليا و إعفاء فوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية وإسناد قرض الخزينة وسندات المؤسسات وإسناد قرض الشركة المساهمة العامة. هذا وتم رفع كافة ملاحظات البنوك إلى وزير المالية.

* الحكومة تضمن جميع الودائع في البنوك من دون سقف حتى نهاية عام ٢٠٠٩

أعلن رئيس الوزراء نادر الذهبي عن قيام الحكومة بضمان جميع الودائع لدى البنوك ومن دون سقف حتى نهاية العام المقبل ٢٠٠٩ وذلك خلال لقاء

مع رؤساء مجالس إدارة والمدراء العامين للبنوك العاملة في الأردن.

وتأتي خطوة الحكومة بضمان الودائع لتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الأردني وتماشيا مع السياسات الاقتصادية التي تتبعها دول العالم نحو مزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي في بلدانها.

ولاقى إعلان رئيس الحكومة بضمان جميع الودائع ارتياحاً كبيراً في الأوساط المصرفية التي ثمنت الخطوة التي من شأنها رفع تنافسية الجهاز المصرفي الأردني في المنطقة ليكون ركيزة أساسية في عملية جذب الودائع إليه.

أما عن تداعيات هذه الأزمة على البنوك في الأردن، فقد بات من الواضح والمؤكد أن ليس لها تأثيرات كبيرة على البنوك في الأردن. وقد صدرت تصريحات عن البنك المركزي الأردني تطمئن على سلامة أوضاع البنوك، حيث ليس هناك أزمة سيولة ولا أزمة تسهيلات.

* اجتماع خاص لمناقشة مشروع قانون التصفية والإفلاس والإعسار مع ممثلي البنك الدولي.

التقى وفد من البنك الدولي باللجنة القانونية لمناقشة المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بشكل عام وما يتعلق بالتصفية والإفلاس والإعسار بشكل خاص.

فيما يتعلق بالمشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي، بين ممثلي اللجنة القانونية للوفد إن التشريعات الحالية جعلت الضمانات المقدمة للبنوك عديمة الفائدة في كثير من الأحيان ، فقانون التنفيذ يجبر البنك كدائن بتبليغ جميع الدائنين وفي هذه الحالة فان عملية تبليغهم جميعا قد تطول لأسباب مختلفة. كما أن إلزام البنوك بالدخول في المزادات بأكثر من (٥٠ ٪) من قيمة العقارات أدى إلى إحالة الكثير من العقارات للبنوك مما قد يربك عمل البنوك كما يوجد صعوبة في التخلص منها خاصة إذا علمنا بان قانون البنك المركزي يوجب على البنوك التخلص من العقارات التي تستملكها خلال عامين. كما أن الضمانات المتعلقة بحوالة الحق هي من الضمانات الهامة جدا وتعتمد عليها البنوك في ضمانات التسهيلات كثيرا لكن عندما يتم إرسال تعهد تحويل مستحقات المقاولين (عميل البنك) إلى أصحاب المشاريع فان هذا التحويل يكون مشروط بعدة شروط مثل حالة حصول حجز قضائي وأي مستحقات لمقاولين فرعيين أو أي حجوزات لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات العامة ولو كانت هذه الحجوزات لاحقة لحوالة الحق وعلية فإن تلك الشروط تفقد حوالة الحق أهميتها.

وفيما يتعلق بقانون خاص بالتصفية والإفلاس والإعسار بينت اللجنة انه من الضروري رفع التناقض بين القوانين بهذا المجال وخاصة قانون الشركات والعمل والتجارة والتناقض الحاصل بين هذه القوانين في أولوية استيفاء الديون بين الحقوق العمالية وحقوق الدائنين المرتهنين وأتعاب المصفين وأصحاب العقارات المستأجرة وحقوق الخزينة العامة.

وطالبت اللجنة باختصار مدة التصفية وعدم تعيين المصفي من قبل الشركاء في الشركة المراد تصفيتها كما يسمح قانون الشركات الحالي وذلك لتضارب المصالح بين صفة الشريك والمصفي في هذه الحالة، وان تحدد أتعاب المصفي بمبلغ معين مقطوع وليس كراتب شهري وذلك لتشجيع المصفيين الانتهاء من عملية التصفية سريعا.

وبنهاية اللقاء رحب وفد البنك الدولي بأية مقترحات تقدم من قبل البنوك وذلك ليتم تبني تلك المقترحات ضمن التقرير الذي سوف يقدم من البنك الدولي للحكومة الأردنية.

* اجتماع حول الاحتيال باستخدام بطاقات الصراف الآلي

نظمت جمعية البنوك وبالتعاون مع شركة VISA الأردن، اجتماعاً ضم ممثلي دوائر بطاقات الصراف الآلي الدائنة والمدينة في البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٧ لمناقشة حالات الاحتيال باستخدام بطاقات الصراف الآلي.

وحسب بيانات شركة VISA الأردن بأنه يوجد حالات تزوير في الدول المجاورة وخاصة دول الخليج وأصبح تزوير بطاقات الصراف الآلي ومكافحتها عملية معقدة وتحتاج إلى تعاون البنوك والعميل والأجهزة الأمنية، وأن معظم عمليات التزوير تأتي من دول أجنبية وخاصة إفريقية وأسيوية. كما أنه لا يوجد سيطرة على البطاقات الصادرة من الخارج علماً بان عمليات التزوير المحلية محدودة، وان التصدي لحالات التزوير والاحتيال تعتمد على نوعية البطاقات المستعملة ونوعية أجهزة الصراف الآلي المستخدمة والبرامج المعدة لها وتحديثها دورياً كأجهزة WIRELESS. GPS.

وفي نهاية اللقاء أكد الحضور على أهمية الموضوع وعلية تم تشكيل لجنة مصغرة من ممثلي البنوك لبيان مدى الخسائر التي تتكبدها البنوك نتيجة الاستخدامات الخاطئة لبطاقات الصراف الآلي سواء الدائنة أو المدينة.

٥ - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١- الندوات الشهرية :

عقدت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ ست ندوات حول موضوعات تهم الجهاز المصرفي، وفيما يلي تفصيلاً بمحتويات هذه الندوات:

* الندوة الشهرية الأولى: « واقع الوساطة في المحاكم الأردنية ».

عقدت جمعية البنوك ندوتها الشهرية الأولى لعام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦ تحت عنوان: «واقع الوساطة في المحاكم الأردنية» ، حيث تم الاطلاع على تجربة الوساطة العملية من خلال تقديم حالات واقعية تم التعامل معها بطريقة الوساطة وذلك بمناسبة مرور عام ونصف على بدء العمل بها.

* الندوة الشهرية الثانية: «دور بورصة عمان في حشد المدخرات وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني».

عقدت جمعية البنوك ندوتها الشهرية الثانية لعام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١ تحت عنوان «دور بورصة عمان في حشد المدخرات وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني» ، واستضافت الجمعية السيد جليل طريف الرئيس التنفيذي لبورصة عمان للتحدث بعن الموضوع.

بين السيد طريف أهمية دور البورصة في إحداث النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الادخار والاستثمار وفتح مشاريع استثمارية جديدة، وأضاف أن دور الأسواق المالية في اقتصاديات الدول في تزايد كبير سواء على المستوى المحلي أم على المستويات العالمية وهذا ما تدل عليه أرقام الاستثمار في الأسواق المالية.

وبين أن قيمة الأسهم في البورصات العالمية بلغت نحو ٦٢,٦ تريليون دولار في العام ٢٠٠٧ بمعدل تداول سنوي بلغ ١٥,٦ تريليون دولار منوهاً إلى أن قيمة الأسهم في البورصات العربية بلغ حوالي ١,٣ تريليون دولار بنسبة ٢ بالمائة أكبرها البورصة السعودية.

* الندوة الشهرية الثالثة: «دور البنوك الأردنية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى».

عقدت جمعية البنوك ندوتها الشهرية الثالثة لعام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٦، تحت عنوان:«دور البنوك الأردنية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى»، وقال المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الدكتور معن النسور ان الرصيد التراكمي للاستثمارات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار بلغت ١٦ مليار دينار منذ العام ١٩٩٥.

وأشار إلى ان التقارير نفسها أشارت إلى ان هناك صعوبة في الحصول على تمويل المشروعات التي تعتمد على الابتكار، وان التمويل يقف عائقا أمام تقدم المشروعات، لكنه قال ان التقارير المختلفة أكدت ان الأردن من بين أفضل الدول في مجال الأمن والاستقرار الذي يعد أهم ركائز العملية الاستثمارية.

وقال الدكتور النسور ان للجهاز المصرفي دور كبير في تحفيز الاستثمارات ويعد من أهم العوامل الداعمة للاستثمار وان هناك علاقة تبادلية بين

الواقع الاقتصادي وقدرة البنوك على التمويل مشيرا إلى ان هنالك ارتفاع ملموس في قدرة البنوك على التمويل إذ ارتفعت إلى ٢٦ بالمائة ووصلت في ذروتها إلى ١١ مليار دينار وهي تتحرك في الاتجاه الصحيح.

وبين ان خارطة توزيع الاستثمارات تشمل قطاع الصناعة والإنشاءات والتجارة العامة والسياحة والخدمات المالية والعقارية مشيرا إلى نوع جديد من الشراكة بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الدولية في تمويل المشروعات الكبيرة تصل إلى نحو ٥ مليارات دينار تتمثل في مشرعات كبرى مثل مشروع مياه الديسي.

ودار حوار بين المشاركين والدكتور النسور تركز على المشكلات التي تعاني منها البنوك في عدم الوصول إلى قطاعات صناعية لتمويلها لضعف الضمانات مثل المشروعات الاستثمارية في المناطق الصناعية المؤهلة.

* الندوة الشهرية الرابعة: « الأزمة العالمية في أسواق الرهن العقاري والإسكان »

عقدت الجمعية ندوتها الشهرية الرابعة لعام ٢٠٠٨ بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) والبنك المركزي الأردني حول أسباب ونتائج الأزمة العالمية لأسواق الرهن العقاري. وحضر الندوة بعض رؤساء مجالس إدارة البنوك الأردنية المرخصة والمدراء العامون ونوابهم إضافة إلى مسؤولي المؤسسات التنظيمية للخدمات المالية. واشتملت الندوة على شرح قدمه خبراء دوليون حول هذه الأزمة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ومناقشة علاقتها مع قطاع الخدمات المالية في الأردن.

وخلال الندوة، تمت مناقشة عدة مواضيع هامة بما في ذلك طبيعة الأزمة في العالم، وفقاعة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، وتعريف مصطلح الرهن العقاري الثانوي ودوره في أزمة وفقاعة الإسكان. وتم التركيز على دور التوريق أو التسنيد المصرفي في الأزمة وانعكاسه على البنوك التجارية والاستثمارية وقطاع الإنشاءات. كما تمت مناقشة دور واستجابة صناع القرار لهذه الأزمة وأثر فشل إدارة المخاطر وإدارة في التخفيف من هذه الأزمة.

لحسن الحظ، لم يتأثر القطاع المالي الأردني بذات القدر الذي تأثرت به المؤسسات وأسواق الإقراض والسندات في بعض الدول الأخرى. حيث سيؤدي تفهم العاملين والمستثمرين في الأسواق المالية لأسباب ونتائج الأزمة العالمية على الحيلولة دون وقوعها في الأردن. وإلى جانب تقديم المزيد من الأدوات المالية مثل التوريق أو التسنيد المالي لزيادة قدرة الناس على الوصول إلى مصادر التمويل، ينبغي على صناع القرار معرفة أن هذه الأدوات لم تكن السبب الرئيسي لنشوب هذه الأزمة، بل أنها تعود إلى مزيج من العوامل بما في ذلك الهيكل المعقد لبعض الضمانات التي ساهمت في استهانة بعض المستثمرين بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم.

* الندوة الشهرية الخامسة: « التعاقد الخارجي للبنوك »

عقدت الجمعية وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برنامج التنمية الاقتصادية (سابق) وجمعية تكنولوجيا المعلومات (إنتاج)، ندوة تعتبر الأول من نوعها في الأردن حول آخر توجهات خدمة التعاقد الخارجي للبنوك الأردنية. وشارك في الندوة التي استمرت لمدة يومين، خبراء محليين وأجانب إلى جانب العديد من مقدمي خدمات التعاقد الخارجي الذين حضروا للتواصل وتوزيع المنشورات الإعلامية حول الخدمات المتاحة أمام البنوك الأردنية.

وقد افتتح الندوة مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح والسيدة كارول سوان نائب المدير العام في برنامج التنمية الاقتصادية(سابق). وخلال الافتتاح رحب المدير العام بالمحاضرين والمشاركين، مبيناً أن الجمعية قررت عقد هذه الندوة الأولى من نوعها في الأردن عندما رأت أن هناك ضرورة التوعية والتثقيف في مواكبة احدث التطورات حول موضوع التعاقد الخارجي حيث توفر خدمات التعاقد الخارجي للشركات الكفؤة الفرصة للوصول

إلى اقتصاديات الوفرة والقدرة على التركيز على الخدمات والمنتجات التي تساهم في نمو شركاتهم.

وقال الدكتور قندح ان من شان هذه الندوة ان تعزز مفهوم التعاقد الخارجي ومساعدة القطاع المصرفي على تخصيص مصادرها لأكفأ مزود خدمة وبالتالي المساعدة على النجاح والتطور معرباً عن أمله في ان تحقق الندوة الهدف منها، مؤكداً ان الجمعية سوف تواصل دورها في التوعية ونشر الثقافة المصرفية والمالية في كافة أوساط المجتمع. ومن جانبها أشارت السيدة كارول سوان إلى ان انعقاد هذه الندوة كان بناءً على طلب من جمعية البنوك في الأردن وتأتي ضمن إطار الاتفاقية الموقعة بين الجمعية والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي من خلال برنامج التنمية الاقتصادية (سابق).

كما حاضر في الندوة السيد جون ايوالد من شركة بيرينغ بوينت، الذي عمل سابقاً في شركة جي بي مورغان تشيس، والسيد نضال قناديلو، مدير استثمارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وغطت الندوة مواضيع هامة في قطاع الخدمات المالية مثل، حجم الوظائف التي يمكن للبنوك في العالم منحها لطرف ثالث، والإبداع في خدمات التعاقد الخارجي المصرفي، وإدارة مخاطر خدمات التعاقد الخارجي المصرفي لطرف ثالث، والجوانب القانونية والتنظيمية لخدمات التعاقد الخارجي المصرفي، وضبط التكاليف والحصول على أفضل قيمة من خدمات التعاقد الخارجي.

وشارك في الندوة حوالي خمسون مشاركاً من المدراء العامين ونوابهم والمدراء الماليين ورؤساء أقسام تكنولوجيا المعلومات، ورؤساء الأقسام القانونية ومدراء آخرين معنيين في قرارات التعاقد الخارجي ومراقبة أداء مقدمي الخدمات إضافة إلى شركات متخصصة في التعاقد الخارجي مثل كريستال كال اكتنسيا وغيرها. حيث توفر خدمات التعاقد الخارجي للشركات الكفؤة الفرصة للوصول إلى اقتصاديات الوفرة والقدرة على التركيز على الخدمات والمنتجات التي تساهم في نمو شركاتهم.

حيث تتطلب زيادة منافسة الشركات مراجعة عملياتها وتخصيص مصادرها لأكفأ وأجدر مزود للخدمة أو السلعة الرئيسية لتمكين الشركة من النجاح. فقد يكون مزود الخدمة من أقسام المؤسسة الداخلية أو شركة خارجية. وتعتبر قرارات التعاقد الخارجي هامة جداً حيث أنها لا تعني زيادة فرصة الربح فحسب، بل تعني البقاء في السوق العالمي المتنامي. وسواء كان القرار النهائي للشركة يعنى بإجراء تعاقد خارجي أو عدم إجراؤه، يجب أن تستند قدرة القسم وكفاءته في استخدام المصادر على عوامل السوق الخارجية.

* الندوة الشهرية السادسة: «أهمية إظهار الصورة الآمنة والسليمة للجهاز المصرفي في الأزمات»

عقدت جمعية البنوك ندوتها الشهرية السادسة لعام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤، تحت عنوان: أهمية إظهار الصورة الآمنة والسليمة للجهاز المصرفي في الأزمات الاقتصادية، حاضر بها الدكتور عبد الناصر بيدس بحضور ما يزيد عن ٣٥ مشاركاً.

وهدفت الندوة إلى كيفية بناء الهوية الاقتصادية للقطاع المصرفي في ظل الظروف المالية والاقتصادية الصعبة، وناقشت دور الإعلام في إظهار الصورة السليمة للجهاز المصرفي الأردني، إضافة إلى بحث الطرق السليمة والآمنة في التعامل مع مثل تلك الأزمات.

٢- ورش العمل:

عقدت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ ست ورش عمل بمواضيع تهم الجهاز المصرفي، وفيما يلي تفصيلاً بمحتويات تلك الورش:

* ورشة عمل: «بوابة الدفع الالكتروني»

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١ ورشة عمل بعنوان « بوابة الدفع الالكتروني " ، حضرها ٢٠ مشاركاً .

وتطرقت الورشة لعدة مواضيع منها التأكيد على أهمية بوابة الدفع الإلكتروني الوطنية في تفعيل الخدمات الإلكترونية، وحث البنوك وشركات مزودي الدفع المختلفة إلى العمل على توفير خدمات الدفع المختلفة والتي تتناسب مع متطلبات

المواطنين والمستخدمين أهمها الدفع النقدي، البطاقات الائتمانية ، البطاقات المدفوعة مسبقاً، تحويل بنكي، والهاتف النقال، والاتفاق على طرق التعاقد بين الحكومة الإلكترونية وشركات مزودي الدفع الإلكتروني.

* ورشة عمل: «الامتثال»

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع البنك العربي بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠ ورشة عمل حول الامتثال ركزت على تعريف البنوك على الأساليب المستخدمة في متابعة مخاطر الامتثال والتحديات والصعوبات وكيفية مواجهتها، بالإضافة إلى عرض الممارسات العالمية والمحلية في مجال مراقبة الامتثال، بما في ذلك الأدوات والآليات المستخدمة .

* ورشة عمل: «جائزة الملك عبد الله لتميز القطاع الخاص»

عقدت جمعية البنوك وبالتعاون مع مركز الملك عبد الله بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٢ ورشة عمل للتعريف بجائزة الملك عبدالله لتميز القطاع الخاص هدفت لتعريف المشاركين من القطاع المصرفي بالجائزة ومميزات المشاركة بها والحصول عليها، إضافة إلى شرح آلية عملها ومعاييرها وكيفية الاشتراك بها.

* ورشة عمل: Salary Survey

عقدت جمعية البنوك وبالتعاون Hewitt Associates بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩ ورشة حول إطلاق مشروع البحوث المتعلقة بالأجور مع مؤسسة هويت لعام ٢٠٠٨.

* ورشة عمل: Financial Services Survey for Small and Medium Size Enterprises

عقدت الجمعية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٦ وبحضور ٢٥ مشاركا من البنوك ورشة عمل هدفت إلى تقديم عرض تقديمي لنتائج الدراسة الميدانية المعدة من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID حول موضوع المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك لمساعدة البنوك في تطوير وتحسين الإجراءات والخدمات المتعلقة بتلك المشاريع، حيث اشتملت الدراسة على عينة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات تطوير الأعمال.

* ورشة عمل متخصصة حول «إطلاق أولي لمجتمع المحترفين في إدارة المخاطر للعاملين في البنوك»

عقدت الجمعية بالتعاون مع برنامج تطوير الاقتصاد الأردني (سابق) الممول من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، ندوة متخصصة لإطلاق أولي لمجتمع المحترفين في إدارة المخاطر للعاملين في البنوك شارك بها عدد من العاملين في هذا المجال في البنوك المحلية.

ويأتي انعقاد هذه الندوة نظرا لأهمية إدارة المخاطر التي تواجه العاملين في مجال المصارف ودورها في تقليل اثر هذه المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن. كما ان مخاطر الإدارة لا تكمن في الإدارة وحدها بل تتعداها إلى التجارة والخدمات والموارد البشرية وغيرها من النشاطات ضمن المؤسسة الواحدة.

ويأمل من الندوة ان تقوي مهارات المشاركين الإدارية وتزيد من فرصة المعرفة من خلال التفاعل مع المشاركين وتبادل الآراء والأفكار والخبرات. وتمكن المشاركين من فهم أفضل للمشاكل والمخاطر التي يواجهونها أثناء العمل، وتعمل على انتقال المعرفة والخبرة من شخص إلى آخر. وسيتم إطلاق مجتمع المحترفين بشكله النهائي في الأسابيع القادمة من هذا العام.

* الاجتماع الربعي الأول لمجتمع إدارة المخاطر للمحترفين

عقدت جمعية البنوك بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٤ وبحضور ٣٢ مشاركا ورشة عمل تناولت عدة مواضيع أهمها متابعة أنشطة المجتمع والتواصل المباشر، تبادل الوثائق المتاحة، إعلان المدونات والأفكار والآراء والإعلانات عن فرص التدريب والعمل والعديد من

الجوانب الهامة لتبادل المعلومات. مبدئيا، سوف يتألف مجتمع المحترفين في إدارة المخاطر في البنوك من المحترفين في البنوك، لكن هناك تصورا أن يشمل أيضا المحترفين في إدارة المخاطر في شركات التأمين وشركات الأوراق المالية، حيث أن الطلب لملئ هذه الوظائف في الشركات في ازدياد، لذا، فهناك حاجة للمزيد من محترفي إدارة المخاطر لتلبية مختلف الأنظمة الملزمة.

سوف يحصل مجتمع المحترفين في إدارة المخاطر في البنوك على الدعم من مصادر متنوعة وفي نهاية المطاف سوف ستستضيفها جمعية البنوك في الأردن وستكتمل المساعدة التقنية لمجتمع المحترفين بالموقع الالكتروني التفاعلي الذي يعد ملتقى إضافي للتعاون الذي يوحد خبرات كل مجموعة من المجموعات وتزويدهم بالموارد والخبرات.

٣- الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت الجمعية خلال عام ٢٠٠٨ ثلاثة برامج ودورات تدريبية بمواضيع تهم الجهاز المصرفي، وفيما يلي تفصيلاً بمحتويات تلك البرامج:

* برنامج تدريبي: البرنامج الأمني الشامل

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع الاستشارية لإدارة المخاطر خلال الفترة ٢٢ – ٢٤ /١/ ٢٠٠٨ برنامجاً تدريبياً بعنوان «البرنامج الأمني الشامل»، حضره ٢٦ مشاركا.

تضمن البرنامج العديد من المحاور المتعلقة بالأمور التالية: الكشف عن تزييف و تزوير العملات ووثائق إثبات الشخصية والتشخيص الأمني، الاحتيال المصرفي والمالي (الاحتيال على أمناء الصناديق، الاحتيال على عملاء البنك، احتيال الصراف الآلي، احتيال وتزوير البطاقات المصرفية، احتيال وتزوير الشيكات.الاحتيال النيجيري واليانصيب الدولي والدولار الأسود ومزادات الانترنت) ، الأمن المصرفي (تنمية الحس الأمني لدى المشاركين ، السطو المسلح وإدارة الأزمات)، غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (تعليمات البنك المركزي وقانون مكافحة غسيل الأموال) ، حماية المعلومات المالية والمصرفية للعملاء (الأساليب الاحتيالية لسرقة بيانات العملاء المالية، التجسس المصرفي والتسوق الاحتيالي، أمن المعلومات والوثائق والمكاتب) .

* دورة تدريبية: الاعتمادات المستندية وشروط صياغة الاعتمادات

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع السيد محمد برجاق / خبير في الاعتمادات المستندية خلال الفترة ١٨ – ١٩ /٢/ ٢٠٠٨ دورة تدريبية بعنوان «الاعتمادات المستندية وشروط صياغة الاعتمادات»، حضرها ٧ مشاركين .

تم خلال الدورة استعراض ومناقشة أهمية وكيفية صياغة شروط الاعتماد والمستندات المطلوبة بالطريقة التي تحقق الغاية المرجوة من طلبها وبما لا يتعارض وشروط العقد، كما استعراض تفاصيل بوالص الشحن المغطاة وغير المغطاة في الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في النشرة رقم ٦٠٠ ، وكذلك استعراض كيفية تحديد شروط التأمين المناسبة حسب نوع البضائع وطرق الشحن المختلفة.

* دورة تدريبية عبر الانترنت «غسيل الأموال»

عقدت جمعية البنوك خلال الفترة ٩-٢٧/١١/٢٠٠٨ دورة تدريبية عبر الانترنت حول موضوع غسيل الأموال حضرها ١٠ مشاركين ممثلين عن البنوك ويعد هذا البرنامج التدريبي الثاني لجمعية البنوك من خلال الانترنت. هدفت الدورة إلى التعريف بكافة الأمور والمشاكل والحلول المتعلقة بغسيل الأموال .

٤- ملتقيات:

* « ملتقى تمويل الشركات... الأدوات والمخاطر والفرص »

نظمت الجمعية ومركز الأردن اليوم للتنمية خلال الفترة ٢٦-٢٧/٨/٢٠٠٨ الملتقى الأول حول تمويل الشركات الذي عقد تحت شعار الأدوات والمخاطر والفرص.

وناقش المشاركون على مدى يومين عدة أوراق عمل تركزت على أدوات توفير التمويل للشركات ودور البنوك في التمويل وإدارة المخاطر المالية في الشركات وبمشاركة خبراء مصرفيون وأكاديميون.

وقالت راعي الملتقى عطوفة نائب محافظ البنك المركزي السيدة خلود السقاف إن الأردن يسعى لبناء اقتصاد قوي وديناميكي يتفاعل بايجابية مع المستجدات الدولية وتوحيد الجهود في سبيل إقامة إطار شامل وملائم لتمويل الاستثمار في المملكة.

وأضافت إن البنك استطاع احتواء معدلات التضخم طيلة السنوات الماضية لولا ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية غير المسبوق وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار وإيجاد هيكل أسعار فائدة في السوق المصرفي يوازن بين اعتبارات تمويل النمو الاقتصادي ومحاربة التضخم وأكدت إن القضية المهمة في الوقت الحالي هي ضرورة توفر القدرات لتقييم القروض والمخاطر لكل عملية تمويل بكل دقة وكفاءة وتزداد الحاجة للتقييم في ظل عدم كفاية الموارد المالية المتاحة والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

وقال مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح إن الملتقى يسعى إلى مناقشة أحدث أدوات التمويل للشركات وتحليل أبرز المخاطر التي تواجه عمليات التمويل وإدارة تلك المخاطر بشكل كفوء واقتراح توصيات محددة وبيان الفرص المتاحة أمام البنوك للتمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة. وبين إن البنوك العاملة في المملكة توفر التمويل اللازم لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال منتجات مصرفية متخصصة وطرح الأسهم للاكتتاب العام وقروض التجمع البنكي بالإضافة إلى وسائل التمويل غير التقليدية ومنها التمويل الإسلامي والتأجير التمويلي مؤكدا أنها تسعى إلى تبني أحدث الأساليب والتقنيات في إدارة مخاطر الائتمان لتخفيف المخاطر الائتمانية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها التزاما بمتطلبات الحوكمة المؤسسية السليمة ومعايير بازل ٢ ومتطلبات البنك المركزي الأردني والمؤسسات الدولية للتخفيف من مخاطر التمويل.

٦. نشاطات وأخبار أخرى

* البنوك توقع اتفاقيات لتمويل مبادرة سكن كريم لعيش كريم

أبرمت مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري ست اتفاقيات لمنح قروض للمستفيدين من مشاريع المبادرة الملكية مع ستة بنوك أردنية هي البنك العربي، بنك الإسكان، بنك المال الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك العقاري المصري العربي والبنك الأهلي. وقد جاء توقيع تلك الاتفاقيات بعد قيام الحكومة بعدة لقاءات مع الجهات المصرفية و التأمينية وتكليف لجنة مختصة بدراسة الإطار العام لآليات التمويل المقترحة حيث خلصت اللجنة إلى تأمين القروض السكنية ضد المخاطر وتثبيت سعر الفائدة لفترات محدودة الأجل ان أمكن واستخدام آلية إعادة تمويل الرهن العقاري لتوفير التمويل اللازم للبنوك لهذه الغاية.كما تعمل الحكومة من خلال البنك المركزي على إيجاد مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل.

وبذلك تكون المبادرة قد أحدثت حلولاً جذرية لتوفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود والمتوسط الأمر الذي تطلب تضافر جميع القطاعات المحلية ومنها القطاع المصرفي باعتبار ان مستقبل الوطن مسؤولية مشتركة تقع على كافة الأطراف.

* إستراتيجية التجارة الالكترونية وخطة العمل المقترحة

عقدت الجمعية اجتماعاً مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحضور مندوبين عن البنوك الأعضاء والبنك المركزي الأردني لمناقشة ملاحظات البنوك الأعضاء حول إستراتيجية التجارة الالكترونية وخطة العمل المقترحة.

يذكر أن الإستراتيجية تم الإعداد لها قبل حوالي سنة بمساهمة ومشاركة من البنك المركزي الأردني ممثلا للقطاع المصرفي، ومن ثم قامت الجمعية بإرسال الإستراتيجية إلى جميع البنوك الأعضاء وشكلت لجنة دائمة لتقنية المعلومات في الجمعية لمتابعة المواضيع التي تخص البنوك وتتعلق بتقنية المعلومات.

وقد أبدت البنوك ملاحظاتها على الإستراتيجية تركزت على أن الإستراتيجية المقدمة من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعتبر مشروع جيد ومتكامل يهدف لتطوير التجارة الالكترونية في الأردن خلال السنوات القادمة والتي من شأنها أن تعمل على تطوير الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية في الأردن وهي معدة إعدادا جيدا وشاملة جميع الأطراف ذوي العلاقة وهي

فكرة رائدة ومتميزة حتى يكون الأردن سباقا في هذا الموضوع على مستوى المنطقة وأن يتم إشراك البنوك خلال مراحل التطبيق لكي تكون مطلعة على كافة المستجدات.

* اجتماع الوفد الفرنسي مع أعضاء مجلس الإدارة

زار وفد من جمعية منظمة أرباب العمل الفرنسيين "ميدف" جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢ واستمع إلى شرح قدمه رئيس الجمعية الدكتور ميشيل مارتو حول تطورات الاقتصاد الأردني والنظام المصرفي الأردني والتشريعات التي تحكمه.

ويبدي رجال الأعمال الفرنسيين اهتماماً كبيراً في توسيع قاعدة الاستثمارات الفرنسية في الأردن كماً ونوعاً والتوسع في مشاريع حيوية مثل المياه والطاقة والمشاريع التطويرية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وتأتي هذه الزيارة التي التقوا خلالها مع مجموعة من المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص بعد زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى فرنسا في العام الماضي والتقائه رجال أعمال فرنسيين لحثهم على الاستثمار في الأردن.

* منشورات الجمعية عام ٢٠٠٨

١. دراسة: «تطور القطاع المصرفي الأردني ٢٠٠٠-٢٠٠٨»: أصدرت الجمعية دراسة بعنوان « تطور القطاع المصرفي الأردني» سلطت فيها الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في الأردن للسنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨. واستعرضت الدراسة دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وواقع الجهاز المصرفي وتطوراته من حيث الموجودات ورأس المال والاحتياطات والمخصصات والودائع والتسهيلات. كما استعرضت الدراسة حصص البنوك التجارية والإسلامية وحصص البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية وتطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان وتقاص الشيكات وتطورات أسعار الفائدة والخدمات المصرفية وتطور تصنيف البنوك حسب المعايير الدولية.

٢. التقرير السنوي للجمعية لعام ٢٠٠٧: أصدرت الجمعية التقرير السنوي التاسع والعشرون للجمعية عن عام ٢٠٠٧ باللغة العربية وباللغة الانجليزية.

٣. نشرة آخر الأخبار: أصدرت الجمعية أربعة أعداد من نشرة آخر الأخبار وهي نشرة إخبارية تصدر كل ثلاثة شهور تحتوي على أهم قضايا السياسة العامة وتعليمات البنك المركزي واهم المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الرئيسة.

٤. كتيب حول قضايا مصرفية ومالية أردنية معاصرة: أصدرت الجمعية كتيب بعنوان «قضايا مصرفية ومالية أردنية معاصرة» باللغتين العربية والانجليزية يحتوي على الندوات التي عقدت في جمعية البنوك عام ٢٠٠٧.

٥. مطوية عن جمعية البنوك: تم تحديث مطوية «جمعية البنوك في الأردن» وطباعتها باللغتين العربية والانجليزية.

٦. بالتعاون مع إحدى شركات الدراسات والاستشارات أعدت الجمعية دراسة باللغة الانجليزية بعنوان: «The Banking Industries in Jordan، Egypt، Lebanon and the UAE: A Comprehensive Analytical Study».

٧. بالتعاون مع إحدى شركات الدراسات والاستشارات أعدت الجمعية مسحاً باللغة الانجليزية بعنوان: «Jordan Retail Banking Use and Perceptions Survey» حيث تم توزيعها على البنوك الأعضاء.

حادي عشر: البيانات المالية
وتقرير مدققي الحسابات
لعام ٢٠٠٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – والتي تتكون من الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ وكل من بياني الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وايضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

ان الادارة مسؤوله عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة ، خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية المحاسب القانوني

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً الى تدقيقنا ، وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية ، تستند الاجراءات المختارة الى تقدير المحاسب القانوني ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ،سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المحاسب القانوني في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للبيانات المالية ، وذلك لغرض تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة . ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الادارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية .

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق .

الرأي

في رأينا، ان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – كما في ٣١ كانون اول ٢٠٠٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفق معها .

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ وممارس
من مأمون فاروقه وشركاه

عمان في ١٣ كانون الاول ٢٠٠٩

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	إيضاح	
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
١,٠٠٠	١,٠٠٠		نقد في الصندوق
١,٤٧٤,٢٣٣	١,٩٠٦,٢٢٥	٣	نقد لدى البنوك
١٩,٠٠٣	٢٣,٩١٨	٤	ذمم مدينه
١,١٣٢	١,١٣٢		تأمينات مستردة
٢,٨٠٣	٤,٣٧٤		مصاريف مدفوعة مقدماً
١,٤٩٨,١٧١	**١,٩٣٦,٦٤٩**		**مجموع الموجودات المتداولة**
			الموجودات غير المتداولة
٢,٢٤٠,٣٧٦	٢,٢٧٥,٢٩٧		التكلفة
(٥٨٤,٢٩٧)	(٦٣٩,٠٤٤)		الاستهلاك المتراكم
١,٦٥٦,٠٧٩	١,٦٣٦,٢٥٣	٥	صافي القيمة الدفترية للموجودات غير المتداولة
٣,١٥٤,٢٥٠	**٣,٥٧٢,٩٠٢**		**مجموع الموجودات**
			المطلوبات والوفر المتراكم
			المطلوبات المتداولة
٢,٠٢٤	٥,١٣٣		بنك دائن
٢,٣٦٠	٧٤٠		ذمم دائنة
٥٢٨	٧١٠		أمانات ضريبة دخل مستخدمين
١,٠٥٦	٢,٥٢٩		مصاريف مستحقة
١٣,٩٥٥	٠٠٠	٦	أمانات
١٩,٩٢٣	**٩,١١٢**		**مجموع المطلوبات المتداولة**
٢٦,٧٣٦	٢٦,٢٧٧		مخصص تعويض ترك الخدمة
			الوفر المتراكم
٢,٧٣٨,٠٦٦	٣,١٠٧,٥٩١		الوفر المدور
٣٦٩,٥٢٥	٤٢٩,٩٢٢		وفر السنة – بيان ب
٣,١٠٧,٥٩١	٣,٥٣٧,٥١٣		مجموع الوفر المتراكم
٣,١٥٤,٢٥٠	**٣,٥٧٢,٩٠٢**		**مجموع المطلوبات والوفر المتراكم**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٩ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	ايضاح		
			الايرادات	
٧٩٥,٣٢٠	٨٠٧,٨٤٩		رسوم اشتراك	
٥,٣٠٦	٢٧,٣٠٥		إيرادات أخرى	
٥,٥٠٠	٤,٩٥٠		إيراد قاعات	
٧٣,٧٤٣	١١٢,٧٥٣		فوائد بنكية	
٨٧٩,٨٦٩	٩٥٢,٨٥٧		**مجموع الإيرادات**	
			مجلة البنوك	
٤١,٥٧٢	٥١,٨٣٢	٧/أ	إيرادات المجلة	
(٣٨,٦١٠)	(٤٩,٧٩٩)	٨/أ	يطرح : مصاريف المجلة	
٢,٩٦٢	٢,٠٣٣		ربح مجلة البنوك	
			دورات تدريبية	
١٣,٠٠٠	١٢,٠٦٧	٧/ب	إيراد دورات تدريبية	
(٩,٣٦١)	(٣,٨٠٢)	٨/ب	يطرح : مصاريف دورات تدريبية	
٣,٦٣٩	٨,٢٦٥		ربح دورات تدريبية	
٨٨٦,٤٧٠	٩٦٣,١٥٥		مجموع الإيرادات وربح مجلة البنوك والدورات التدريبية	
(٥١٤,٧٩٥)	(٥٣٣,٢٣٣)	٩	يطرح : مصاريف ادارية وعمومية	
(٢,١٥٠)	٠٠٠		مصاريف سنوات سابقة	
٣٦٩,٥٢٥	٤٢٩,٩٢٢		**وفر السنة المتحقق – بيان أ**	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٩ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
٣٦٩,٥٢٥	٤٢٩,٩٢٢	وفر السنة المتحقق
(٣٢,٥٧٣)	(٤٥٩)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٦٣,٦٣٤	٥٤,٧٤٧	الاستهلاك السنوي
٤٠٠,٥٨٦	٤٨٤,٢١٠	صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
٩,٢١٤	(٤,٩١٤)	ذمم مدينة
٢٥٩	(١,٥٧١)	مصاريف مدفوعة مقدماً
(١٤٩)	٠٠٠	تأمينات مستردة
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
٧٩٨	(١,٦٢٠)	ذمم دائنة
(٣٧٣)	(١٢,٣٠٠)	أرصدة دائنة أخرى
٤١٠,٣٣٥	٤٦٣،٨٠٥	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(٢٤,٦٦٩)	(٣٤,٩٢٢)	بيع (شراء) موجودات غير متداولة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(٣,٥٣٩)	٣,١٠٩	بنك دائن
٣٨٢،١٢٧	٤٣١,٩٩٢	صافي الزيادة في النقد خلال السنة
١،٠٩٣،١٠٦	١,٤٧٥,٢٣٣	رصيد النقد في بداية السنة
١,٤٧٥,٢٣٣	١,٩٠٧,٢٢٥	رصيد النقد في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٩ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

---

١. تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. وبعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه . حيث اصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام "جمعية البنوك " رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥ . وتهدف الجمعية الى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي :

أ. رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة .
ب. تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها .
ج. ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أ. يتم استهلاك الموجودات الثابتة بأستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢%
الأثاث	١٠%
الأجهزة والمعدات	١٥%
أجهزة الحاسوب	٢٠%
الكتب	١٠%

ب. تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣. **نقد لدى البنوك .**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
٤٤٠,٦٤٩	٧٢١,٤٤٤	البنك العربي / وديعة
٨٢٢	٢,٣٣٧	بنك الإسكان / جاري
١,٠٢٣,٣١٧	١,٠٩٥,٦٩٤	بنك الاتحاد / وديعة
٩,٤٤٥	٨٦,٧٥٠	بنك الإسكان / وديعة
١,٤٧٤,٢٣٣	**١,٩٠٦,٢٢٥**	**المجموع**

٤. **ذمم مدينه .**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
١٣,١٥٣	١٥,٣٧٧	ذمم أعضاء
٣	٥٠	ذمم موظفين
٥,٨٤٧	٨,٤٩١	ذمم أخرى
١٩,٠٠٣	**٢٣,٩١٨**	**المجموع**

٥. **الموجودات غير المتداولة .**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

التكلفـــــــــة

البيـــان	٢٠٠٧/١٢/٣١	إضافات	حذوفات	٢٠٠٨/١٢/٣١
أرض الجمعية	٣٢٦,٤٧٧	٠٠٠	٠٠٠	٣٢٦,٤٧٧
مبنى الجمعية	١,٥٥٧,٣٨٨	٠٠٠	٠٠٠	١,٥٥٧,٣٨٨
أجهزة ومعدات	١٣٥,٩٠٦	٥,٣٠٢	٠٠٠	١٤١,٢٠٨
أثاث وديكور	١٧٥,١٨٩	٨٣٣	٠٠٠	١٧٦,٠٢٢
كتب	٧,٨١٦	١,٠٠٦	٠٠٠	٨,٨٢٢
سيارات	٣٧,٦٠٠	٢٧,٧٨٠	٠٠٠	٦٥,٣٨٠
المجموع	**٢,٢٤٠,٣٧٦**	**٣٤,٩٢١**	**٠٠٠**	**٢,٢٧٥,٢٩٧**

الاستهلاك المتراكم

البيـــان	٢٠٠٧/١٢/٣١	إضافات	حذوفات	٢٠٠٨/١٢/٣١
أرض الجمعية	٠	٠	٠٠٠	٠٠٠
مبنى الجمعية	٣١١,٤٣٠	٣١,١٤٨	٠٠٠	٣٤٢,٥٧٨
أجهزة ومعدات	١٠٧,٦٣٨	١٠,٥٦٦	٠٠٠	١١٨,٢٠٤
اثاث وديكور	١٥٦,٢٢٦	٥,٣٨٠	٠٠٠	١٦١,٦٠٦
كتب	٣,٣٦٣	٨٣٥	٠٠٠	٤,١٩٨
سيارات	٥,٦٤٠	٦,٨١٨	٠٠٠	١٢,٤٥٨
المجموع	**٥٨٤,٢٩٧**	**٥٤,٧٤٧**	**٠٠٠**	**٦٣٩,٠٤٤**

صافي القيمة الدفترية	**١,٦٥٦,٠٧٩**	**١,٦٣٦,٢٥٣**

٦. **الامانات.**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
١,٢٢٥	٠٠٠	أمانات صندوق الطالب الجامعي
١٢,٧٣٠	٠٠٠	أمانات مركز تكنولوجيا المعلومات
١٣,٩٥٥	**٠٠٠**	**المجموع**

٧. **إيرادات مجلة البنوك والدورات التدريبية .**

أ. **ايراد مجلة البنوك .**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
٢٦,٩٦٤	٢٦,٠٧٦	إيراد الاشتراكات
١٤,٤٣٥	٢٥,٦٥٠	إيراد الإعلانات
١٧٣	١٠٦	إيراد المبيعات
٤١,٥٧٢	**٥١,٨٣٢**	**مجموع إيرادات مجلة البنوك**

ب. **إيرادات الدورات التدريبية .**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
٠٠٠	٢,٠٠٠	إيراد دورة غسيل الاموال
٠٠٠	١,٠٥٠	إيراد دورة الاعتمادات المستندية
٠٠٠	٦,٤٠٩	إيراد دورة ملتقى تمويل الشركات والمخاطر
٢,٣٥٠	٠٠٠	إيراد دورة العلاقات العامة والبرتوكول
٣,٤٥٠	٠٠٠	إيراد دورة Building
٢,٤٠٠	٠٠٠	إيراد دورة مكافحة تزوير البطاقات الائتمانية
٠٠٠	٢٠٨	ايراد دورة leadership & motivation
٤,٨٠٠	٢,٤٠٠	إيراد دورة البرنامج الأمني الشامل
١٣,٠٠٠	**١٢,٠٦٧**	**مجموع إيرادات الدورات التدريبية**

٨. مصاريف مجلة البنوك والدورات التدريبية .

أ. مصاريف مجلة البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
٨,٣٨٥	٨,٧٧٥	المكافآت
٢٩,٣٣٤	٣٩,٧٠٦	الطباعة
٨٩١	١,٣١٨	متفرقة
٣٨,٦١٠	**٤٩,٧٩٩**	**مجموع مصاريف مجلة البنوك**

ب. مصاريف دورات تدريبية .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني	
٠٠٠	١,٣٠٠	مصاريف دورة غسيل الاموال
٠٠٠	٣٠٦	مصاريف دورة الاعتمادات المستندية
١,٨٠٠	٠٠٠	مصاريف العلاقات العامة والبرتوكول
٨٩١	٠٠٠	مصاريف دورة Building
١,٤٧٣	٠٠٠	مصاريف دورة مكافحة وكشف تزوير البطاقات الائتمانية
٣,٢٤٣	٢,١٩٦	مصاريف دورة البرنامج الأمني الشامل
١,٩٥٤	٠٠٠	مصاريف دورات تدريبية مجانية
٩,٣٦١	**٣,٨٠٢**	**مجموع مصاريف الدورات التدريبية**

٩. المصاريف الإدارية والعمومية .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
دينار أردني	دينار أردني	
١٦٩,٥٢٤	١٨٢,٣٩٨	رواتب وأجور
١٧,٧٥٧	١٩,٢٩٦	مساهمة الجمعية في الضمان الإجتماعي
١١,٦٩٤	١٣,١٣٤	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
٢,٠٠٠	٠٠٠	مصاريف استشارية
٩,٢١٢	١٢,٣١٣	مواصلات وسفر
١٢,١٢٨	١٦,٤٢٧	مصاريف طبية
٨,٠٤٦	١٠,٨٨٣	كهرباء ومياه
٩,٩٢٨	١٣,٨٠٣	مصاريف ضيافة ونظافة
١٠,٤٣٦	١٣,٧٨٥	برق وبريد وهاتف وانترنت
٧,٠٥٠	٧,٠٥٠	ضريبة مسقفات
١٦١	١٥٨	فوائد بنكية وعمولات
١٩,٨٥٣	٢٧,٦٤٨	قرطاسيه ومطبوعات
١٥,٨٦٣	٦,١٧٠	تعويض ترك الخدمة
٧,٩٩٧	١٥,١٠٥	صيانة وتصليحات
٥,٩٩٤	٦,٥٤٧	مصاريف السيارات والدراجات
٢,٦٤١	٣,٠٥٣	تأمين
٣٤٨	٥١٣	مصاريف حديقة الجمعية
٦٣,٦٣٤	٥٤,٧٤٧	استهلاكات
١,١٦٠	١,٤٥٠	أتعاب التدقيق
٥٨٩	٨٠٠	مصروف كاتب العدل
٢,٥٢٢	٤,٧٧٠	مصاريف ضرائب على الودائع
٣,٣٥٤	٤,٧٥٢	حفلات واجتماعات
١,٥٠٠	٠٠٠	مشروع الجود يبور
١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	مصاريف التبرعات
٢٤,٨٨١	٩,٩١٧	مصاريف عامة
٠٠٠	٢٣,٠٠٠	مصاريف دراسات وأبحاث
٣,٥٣٤	٤,١٥١	مصاريف محروقات
١,٢١٦	١,٢٣٢	مصاريف ملابس موظفين
٧٣٧	٧٢٢	اشتراكات خارجية
١,٠٣٦	١,٠٥٦	مصاريف ترجمة
٠٠٠	١٢,٨٧٠	مكافات موظفين تركوا الخدمة
٠٠٠	١٢,٤٨٩	مصاريف قضايا
٠٠٠	١,١٦٣	هدايا
٠٠٠	٧٢٤	اعلانات
٠٠٠	١,١٠٧	عمل اضافي
٥١٤,٧٩٥	**٥٣٣,٢٣٣**	**المجموع**